المملكة العربيّة السّعوديّة
وزارة التّعليم العالي
جامعة أمّ القرى
كلّيّة اللّغة العربيّة
قسم الدّراسات العليا
فرع اللّغة والنحو والصرف

شرح الجزولية

لأبي الحسن علي بن محمد الأبّذي المتوفى (٦٨٠هـ)

السفر الثاني

من أوّل باب المقصور والممدود إلى آخر السفر

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

محمد بن جمل بن أحمد الكناني الزهراني

الرقم الجامعي (٤١٩٨٤٣٩٦)

إشراف الدكتور

سعد بن حمدان الغامدي

١٤٢٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أطروحةٍ علميّةٍ في صيغتِها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : محمد بن حمد بن أحمد الزهراني الرّقم الجامعيّ : (٤١٩٨٤٢٩٦)

كلّيّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : لغة

الأطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الماجستير في تخصُّص : نحو وصرف

عنوانُ الأطروحةِ : شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي المتوفى ٦٨٠هـ السفر الثاني من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر . دراسة وتحقيق

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللّجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٠/ ٢ /١٤٢٥ هـ : توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ. د. سعد حمدان الغامدي المناقش الأول : أ. د. عياد عيد الثبيتي المناقش الثاني : د. رياض حسن الخوام

التوقيع التوقيع التوقيع

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ. د. : عليان بن محمد الحازمي

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عنوانه : شرح الجزولية ، لأبي الحسن علي بن محمد الأبّذي المتوفى (٦٨٠هـ) ، السفر الثاني ، من أوّل باب المقصور والممدود إلى آخر السفر ، دراسةً وتحقيقاً .

الباحث : محمد بن جمل بن أحمد الكناني الزهراني .

الدرجة : الماجستير .

قصد البحث إلى إعطاء نبذة عن الأبّذي – رحمه الله – وعن الجزولية ، ثمّ تسليط الضوء على النّصّ دراسةً وتحقيقاً ، واقتضت طبيعته أن يسير في قسمين ، هما :

القسم الأول : الدراسة ، وتشتمل على ثلاثة مباحث :

<u>المبحث الأول</u> : التعريف بالأبّذي : عصره ، واسمه ، ومولده ، وأسرته وشيوخه ، ومكانته العلمية ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره .

<u>المبحث الثاني</u> : التعريف بالجزولية ومؤلّفها : ترجمة موجزة له ، وتسمياتها ، وأسلوبها ، وشُرّاحها .

<u>المبحث الثالث</u> : شرح الجزوليّة للأبّذي : توثيق نسبته ، وطريقة تناول المؤلِّف للأبواب ، وأسلوب الكتاب ، ومصادره ، وشواهده ، مع تحليل مادّة الكتاب وبيان قيمته العلمية .

القسم الثاني : تحقيق جزء من شرح الجزولية ، من باب المقصور والممدود إلى آخر السفر .

وكشفت هذه الدراسة والتحقيق أنّ أبا الحسن الأبّذي إمام في العربية ، له رأي وترجيح واستدلال واعتراض ، وأنّ الجزولية غزيرة العلم ، مستعصية على الفهم ، مشتملة على لباب الأدب ، وحظيت بشروح كثيرة ، وهذا الشرح من أهمّ شروحها ، وأوسعها وأكبرها ، فهو شرح موسوعي امتلأ بآراء العلماء في مسائل النحو المختلفة ، كما تضمّن عدداً كبيراً من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية . وقد عني المؤلف بشرحها وتوضيحها إلى حدٍّ كبير ، مما جعل هذا الكتاب كثير الفائدة ، عالي القيمة بين الشروح الأخرى .

وتُعتبر هذه الدراسة وهذا التحقيق إسهاماً في البحث العلمي ، وبعثاً للتراث الذي ينبغي أن توجه له البحوث والدراسات ؛ ليدرس ويقوّم ويُبعث .

والله من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل ..

الطالب/ محمد جمل أحمد الزهراني

المشرف : أ.د سعد بن حمدان الغامدي

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فقد وقع اختياري بفضل الله ومنّته ثم بفضل أستاذي الدكتور سعد حمدان الغامدي على : (شرح الجزولية ، لأبي الحسن علي بن محمد الأبّذي المتوفى (٦٨٠هـ) ، السفر الثاني ، من أوّل باب المقصور والممدود إلى آخر السفر ، دراسةً وتحقيقاً) ؛ ليكون موضوع دراستي لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف ، للأسباب الآتية :

١- أهمية (الجزولية) نفسها ، فهي وإن كانت صغيرة الحجم ، إلا أنها غزيرة العلم ، مستعصية على الفهم ، مشتملة على لباب الأدب .

قال عنها ابن خلكان في ترجمة الجزولي[1]: " كان إماماً في النحو ، كثير الاطّلاع على دقائقه وغريبه وشاذّه ، وصنّف فيه المقدمة التي سماها : القانون ، ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي غاية في الإيجاز ، مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يُسبَق إلى مثلها ، واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها ، ومنهم مَن وضع لها أمثلة ، ومع هذا كلّه لا تفهم حقيقتها ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم في إدراك مراده منها ، فإنها كلّها رموز وإشارات ، ولقد سمعت بعض أئمة العربية المشار إليه في وقته وهو يقول : " أنا ما أعرف هذه المقدمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو " ، وبالجملة فإنه قد أبدع فيها " .

٢- أنّ هذا الشرح من أهمّ شروح الجزولية وأوسعها وأكبرها ؛ وذلك لِما زَخِر به من مادة نحوية غزيرة ، فهو أشبه بموسوعة نحوية امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافهم ، ومن صورها :

أ / إيراده آراء عدد كبير من العلماء السابقين له في المشرق والمغرب من أمثال : الخليل ، وسيبويه ، والفراء ، والأخفش ، وابن الأنباري ، والفارسي ، وابن جني ، والأعلم الشنتمري ، وابن خروف ، وابن عصفور ، وغيرهم .

---

(١) وفيات الأعيان ٢/١٥٧ .

ب/ الإكثار من الشواهد ، كثرةً فاقت غيره ، من مثل أبي علي الشلوبين في كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) ، مما جعلت كتابه سهل التناول ، قريب المأخذ ، كثير الفائدة .

جـ/ بسط المسائل النحوية والصرفية ، والتوسع فيها توسّعاً كبيراً ، ومناقشتها من جميع الجوانب .

٣- أنّ أبا الحسن الأبذي إمام في العربية أخذ عن الجِلّة من أئمة هذا الشأن في الأندلس ، وعلى رأسهم شيخه الأستاذ : أبو علي الشلوبين ، حتى أصبح أحد تلاميذه البارزين ، فصار له رأي وترجيح ، واستدلال واعتراض . قال عنه السيوطي[٢]: هو : " علي بن محمد ... الأبذي ... قال في تاريخ غرناطة : كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو ، مِن أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه ... وقال أبو حيان في النُّضار : كان أحفظ مَن رأيناه بعلم العربية ... " .

٤- أنّ هذا الشرح لا يوجد منه إلا نسخة واحدة – على حدّ علمي – مصوّرة (ميكروفلم) في معهد إحياء التراث والبحوث الإسلامية بجامعة أمّ القرى عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب برقم (١٢٠٠،١٢٠١) بخطّ مغربي .

٥- إكمال تحقيق هذا الشرح ، ويقع في سفرين : السفر الأول : يقع في مائتين وتسعين صفحة ، حققه أستاذنا الدكتور : سعد بن حمدان الغامدي ، في أطروحته الدكتوراة ، والسفر الثاني : يقع في ثلاثمائة واثنتين وتسعين صفحة ، وهو الذي قمتُ بتحقيقه أنا وزملائي و لله الحمد والمنة .

٦- الإسهام في إحياء التراث العربي الإسلامي العزيز على نفسي وعلى نفوس

---

(٢) في البغية ٢/١٩٩ .

جميع المسلمين في أقطار الأرض شرقاً وغرباً ، الذي خلّفه لنا أسلافنا – رحمة الله عليهم جميعاً – .

٧- التشجيع والترغيب والحثّ من أستاذنا الفاضل الدكتور : سعد بن حمدان الغامدي – حفظه الله ونفع بعلمه – ، حيث إنه حقّق السفر الأول من هذا الشرح ، فوجد فيه المتعة والفائدة ، فآثرنا على نفسه ؛ حُبّاً للعلم وطلبته ، ورغبةً في إكمال هذا الشرح الموسوعي ، فدفع إلينا هذا السِّفر ؛ لنكشف عنه اللّثام ، ونبعث فيه الروح ، ونرتشف من معينه ، ويكون بين أيدي الباحثين ينهلون منه ، فيثروا البحث اللغوي ، ويبعثوا فيه الروح .

وقد بدأتُ عملي بالنسخ أولاً ، وواجهتني فيه صعوبات جَمّة ، مِن أهمّها :

صعوبة قراءة الخطّ الأندلسي ، والطمس الذي لا يخلو منه باب ، وكثرة النقط في غير محلِّه ، والكلمات الغامضة ، والرموز المبهمة .. وغيرها كثير ، إلا أنّ مساعدة أستاذي المشرف وتشجيعه المستمرّ الدائب جعلتني أجتاز ذلك و لله الحمد والمنّة .

ثمّ قمتُ بعد النسخ بتخريج الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف ونثر العرب ، وعكفتُ على تحقيقها وتخريجها والتعرّف على قائليها كلّما أمكن ذلك .

و لم آلُ جُهداً في تخريج الشواهد الشعرية والآراء النحوية الكثيرة التي اشتمل عليها هذا الشرح الموسوعي ، مِن أجل أن أعزو كلّ رأي إلى صاحبه ، وأستوثق في ما نقله صاحبنا من الآراء ، وأنه قد اتّسم بالدقّة ، وأؤكّد أنّ الأمانة العلمية ديدن العلماء في كلّ عصر وفي كلّ مصر .

وفي أثناء هذين العملين الأساسيين في التحقيق ، كنتُ أُعاود قراءة المخطوطة مرّة في الأصل المصور ، ومرّة في النسخة الأخرى التي لم تكن بأحسن حالاً من الأصل .

وقد اخترتُ نسخة فجعلتُها أصلاً ، ورمزتُ لها بالرمز (أ) ، والثانية جعلتُها للمقابلة ، ورمزتُ لها في الهامش بالرمز (ب) .

وأرجو أن أكون قد وُفِّقت فيما احتاجت إليه القراءة مِن عناء بالتكبير وبالتأني، ومن الوقوف زمناً طويلاً أمام الكلمة الواحدة أستوضحها وأستنطقها، من أجل تحقيق الهدف الأسمى - والحمد لله - بإقامة النصّ، وإعطائه حقّه من تنظيم الفقار والحواشي والضبط، واستخدام علامات الترقيم، وقد كان العمل في النصّ على النحو الآتي :

١- وضعت عناوين لبعض الأبواب ووضعتها بين معقوفتين .

٢- رقّمت الأبيات .

٣- خرّجتُ أكثر الأقوال ونسبتها إلى أصحابها .

٤- عرّفت ببعض المصطلحات والرموز .

٥- خرّجت الآيات والأحاديث .

٦- نسبت أكثر الشعر إلى أصحابه .

٧- ضبطتُ النصّ .

٨- مثّلت لِما كان غفلاً من الأمثلة .

٩- شرحتُ الغامض من النصّ والشواهد وعلّقت عليه .

١٠- أضفت بعض الكلمات التي يلتئم بها الكلام .

١١- وثّقت شرحه لجلّ المفردات من المراجع .

١٢- ناقشت بعض الآراء والمسائل .

١٣- ترجمت للأعلام المذكورين في النصّ .

١٤- أضفت ما يحتاجه النصّ من النسخة الثانية (ب) .

١٥- رجعت إلى المصادر وتأكّدت من صحّة الضبط .

١٦- نبّهت على المكرر في المخطوط .

١٧- نبّهت على سهو الناسخ في المخطوط .

١٨- كتبتُ النصّ بخطّ النسخ وقواعد الإملاء الحديثة .

١٩- تركتُ بعض الفروق اليسيرة بين النسختين ، وبعض الأخطاء ؛ لأنّها كثيرة جداً ، وستثقل النصّ .

٢٠- أغفلتُ نسبة بعض الأقوال التي لم أعثر عليها .

وقد قسمتُ هذا البحث إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، وتشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : ويتضمّن التعريف بالأبّذي ، عصره ، واسمه ، ومولده ، وأسرته ، وشيوخه ، ومكانته العلمية ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره .

- المبحث الثاني : التعريف بالجزوليّة ، مؤلّفها ، وتسمياتها ، وأسلوبها ، وشرّاحها .

- المبحث الثالث : شرح الجزوليّة للأبّذي : توثيق نسبته ، وطريقة تناول الأبواب ، وأسلوب الكتاب ، ومصادره ، وشواهده ، وتحليل مادّته ، وقيمة الكتاب العلمية .

أمّا القسم الثاني : فهو تحقيق جزء من شرح الجزوليّة ، من باب المقصور والممدود إلى آخر السفر ، وبعد ذلك ذيلت الرسالة بالفهارس الكاشفة عن الشواهد والآراء والأعلام ؛ ليسهل على القارئ حصول مراده بأيسر سبيل .

وفي الختام أشكر الله ﷻ أوّلاً وآخراً ، ثم أشكر المسؤولين في كلية اللغة العربية على ما قدّموه لي ولزملائي من عون ومساعدة ، وأشكر أستاذي المشرف الدكتور : سعد بن حمدان الغامدي ، فقد كان من توفيق الله لي أن سعدت بإشرافه ، فأفدت من رعايته الكريمة ، وتوجيهاته السديدة ، وتمرسه بأساليب القدماء ، وخبرته بطرائق نحاة الأندلس ، وكانت حفاوته بالنص بالغة ، أشعرت قلبي حبّ التراث وتلقيه بما ينبغي من

الحيطة والحذر ، وكابد معي ومع زملائي ما كابد في قراءة النص وتقويمه ، باذلاً في سبيل ذلك المزيد من أوقاته ، كلّ ذلك بسخاء نفس ، وطيب قلب ، وسعة صدر ، كما أنّني استفدتُ أيضاً من رسالته : الأبّذي ومنهجه في النّحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، فوائد كثيرة ، وإني لأرجو أن يجد أجر ذلك وذخره عند الله ﷻ ، يوم تجد كلّ نفسٍ ما عملت من خيرٍ محضراً ، فهو المسؤول سبحانه أن يجزيه وجميع أساتذتي عني أحسن الجزاء ، ويثيب كلّ مَن قدّم لي مساعدة ، أو تفضّل عليّ بتوجيه من أساتذتي وزملائي ، ويصلح نيّاتنا وذرّياتنا وأعمالنا ، ويجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم ، إنه أكرم مسؤول ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الدراســة

وفيها ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالأبّذي .

المبحث الثاني : التعريف بالجزولية .

المبحث الثالث : شرح الجزولية للأبّذي .

المبحث الأول

التعريف بالأبّذي

● عصره[1] :

عاصر الأبّذي عهد دولة الموحدين التي سيطرت على الأندلس بعد سقوط دولة المرابطين عام (٥٤١هـ) حتى عام (٦٦٨هـ) .

وفي عهد الموحّدين ازدهرت الحياة العلمية ، واستمرّت تنمو يرعاها الأمراء الموحّدون الذين كانت لهم اهتمامات علمية واسعة ، فقد كانوا على مستوىً عالٍ من المعرفة ، إذ يُعدّ بعضهم في زمرة العلماء ، وكان تشجيعهم وإطلاقهم لحرية الفكر[2] سبب استمرار حلقات الدرس في المساجد والجوامع الأندلسية التي أدّت دورها في نشر العلم والثقافة الإسلامية العربية .

وكان الأندلسيون يهتمون اهتماماً بالغاً بتعليم أولادهم ، وقد بين ابن خلدون[3] في مقدّمته أنّ الأنّدلسيّين كانوا يحرصون على تعليم أولادهم في أول مراحل التعليم القرآن الكريم والكتابة ، ولا يقتصرون على ذلك ، بل يخلطون في تعليمهم رواية الشعر ، ويأخذونهم بتعلّم قوانين العربية وحفظها وتجويد الخط ، قال : " إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيبة ، وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما ، وبرّز في الخط والكتاب ، وتعلّق بأذيال العلم على الجملة " .

على أنّه بعد هذه المرحلة نجد أنّ علماء العصر يهتمّون بعلم القراءات والتفسير والحديث ، وعلم أصول الفقه ، وعلم العربية ، وعلوم الرواية ، وعلم المنطق .. وغيرها .

(١) اعتمدت في هذا على رسالة الدكتور : سعد بن حمدان : الأبّذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، وعلى ما ذكر من مراجع .

(٢) انظر : أبو القاسم السهيلي ٣١ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ٥٣٨ .

ففي العربية - وهو ما يعنينا - كان كتابا الجمل والجزولية هما الكتابان اللّذان يدرّسان عند كلّ مشايخ العصر تقريباً ، ويقرأ الطلاب النابهون كتباً أخرى في النحو والأدب على بعض المشايخ دون غيرهم .

وفي ذلك العصر اشتهر جماعة من العلماء في شتى مدن الأندلس ، وكانت كل مدينة تحرص على أن تظفر بشيخٍ عظيمٍ وأستاذٍ بارز[1]، ومن هؤلاء العلماء الأعلام : الدباج ، والشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وابن عصفور ، وابن الضائع ، وأبي جعفر اللّبْلي ، وغيرهم كثير .

وقد كان تعليم العربية مورداً للرزق ، ولم يكن لبعض العلماء مورد آخر ، والظاهر أنّه كان مورداً طيباً ، فقد أثرى منه بعض العلماء ، فقد ذكر ابن عبد الملك أنّ مستفاد الشلوبين من الطلبة كان يبلغ أربعة آلاف درهم في الشهر الواحد[2]، وهذا دافع طيب لطلب العلم وللمنافسة بين العلماء .

وقد تميزت الحركة العلمية في هذا العصر بأنّها تعتدّ بكتب الأوائل وتُعنى بها ، كما أنّ علماء النحو أظهروا ولعاً شديداً بآراء سيبويه ومَن بعده من أئمة النحو ، وكثيراً ما نافح علماء هذا العصر عن آراء سيبويه والفارسي وبعض المتقدّمين ، وللعناية بكتب الأوائل وآرائهم وجهٌ آخر ، وهو شرح هذه الكتب أو التقييد عليها أو اختصارها ، وتوجيه هذه الآراء أو الردّ عليها .

فكان أن اتّسم النشاط اللغوي بالظواهر الآتية :

١- الاتّجاه إلى الشرح[3]، فشرح العلماء في ذلك العصر الكتاب ، وإيضاح الفارسي ، وجمل الزجاجي ، ومقدمة الجزولي ، وغيرها كثير .

---

(١) الدراسات اللغوية في الأندلس ٣٢ .

(٢) الذيل والتكملة ٥/٤٦٣ .

(٣) انظر : أبو القاسم السهيلي ٣٨ .

٢- ظاهرة كتب الردود ، وقد ذكر مؤلف الدراسات اللغوية في الأندلس جملة من هذه الكتب[١] .

٣- الاتّجاه إلى اختصار الكتب المطولة ، والعناية بالمختصرات ، وهذه الظاهرة أكثر وضوحاً في المشرق العربي ، وقد رأى ابن خلدون في هذه الظاهرة فساداً في التعليم وإخلالاً بالتحصيل[٢]، وقد أشار إلى صنيع ابن مالك من وضعه المختصرات في النحو . وما الجزولية إلا واحد من هذه المختصرات التي شغلت العلماء والمتعلّمين طويلاً .

● **اسمه :**

سبقني إلى ترجمته أستاذي الدكتور سعد حمدان الغامدي وزملائي الكرام المحقِّقين معي صدر هذا السفر ، وقد كفيت ووقيت بترجمتهم جزاهم الله خيراً . إلاّ أنّي رأيت أن أترجم له حتى لا أضطرّ القارئ إلى العودة إلى هذه المراجع ، فأقول وبالله التوفيق :

اختلفت المصادر في اسم الأبّذي .

فهو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن في الذيل والتكملة[٣]، وذيل مشتبه النسبة[٤]، والبلغة[٥]، وهو علي بن محمد بن عبد الرحمن في صِلة الصِّلة[٦]، وفي أول شرح الجزولية له .

أما في البغية[٧] فاسمه علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم .

(١) الدراسات اللغوية ٣٥ .

(٢) انظر : مقدّمة ابن خلدون ٥٣٢،٥٣٣ .

(٣) ٥/٣٩١ .

(٤) ص١٧ .

(٥) ص١٦٨ .

(٦) ص٢٠٠ .

(٧) ٢/١٩٩ .

فأكثر المصادر على أنّ اسم (محمد) يتكرر في نسبه مرّتين ، وتنفرد البغية بتسمية جدّه بعبد الرحيم ، وأظنّ هذا تحريفاً لعبد الرحمن .

وقد يقال : إنّ اسم الأبّذي الصحيح هو ما ورد في صلة الصلة ؛ لأنّها من تأليف تلميذه ابن الزبير ، ويؤيد ذلك ما ورد في أوّل شرح الجزولية للأبّذي ، وهو ما نصّه : علي ابن المرحوم أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن .. إلخ .

على أنّ هذا لا يمنع أن يكونَ اسم (محمد) قد تكرّر في اسمه ، وحذف من صلة الصلة ، ومن أول الشرح اختصاراً .

فيكون اسمه الصحيح : علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ما نصَّت عليه أكثر مصادر ترجمته ، ويكنى بأبي الحسن في جميع مصادر ترجمته ، وفي كتب النحو التي تذكره .

ويُلقَّب بالخُشَنِيّ وبالأُبَّذيّ .

قال البغدادي في الخزانة[1] : والخُشَنِيّ – بضمّ الخاء وفتح الشين المعجمتين وبالنّون – : نسبة إلى خُشَين ، كقريش : قرية بالأندلس ، وقبيلة من قضاعة ، وهو خُشَين بن النمر ابن وبْرَة بن تغلب [بن حُلْون بن عِمران][2] بن لحاف بن قضاعة . ثم قال : .. كذا في معجم النحويين للسيوطي .

وأمّا الأُبّذي فهو نسبة إلى أُبَّذة – بهمزة مضمومة والباء موحدة مشدّدة مفتوحة والذّال معجمة –[3] : اسم مدينة بالأندلس من كورة جيّان ، تعرف بأُبَّذة العرب ، اختطها عبد الرحمن الأوسط (ت ٢٣٨هـ) ، وتَمّمها ابنه محمد بن عبد الرحمن (ت ٢٧٣هـ)[4] .

---

(١) الخزانة ٧٧/٦ .

(٢) في الخزانة (بن عمران بن حلوان) ، وأثبتنا ما في جمهرة أنساب العرب ٤٥٤ .

(٣) الذيل والتكملة ١٨٣/١ .

(٤) معجم البلدان (أبذة) ٦٤/١ .

ويخطئ كثير من المتأخّرين في اسم هذه المدينة ، فيجعلونه بالدال غير المعجمة[1] ، والذي خطّأهم وجودها في بعض المصادر المتقدّمة بدال مهملة[2] ، ومعظم المصادر القديمة على غير ذلك ، فقد نصّت على أنّ الباء مشدّدة والذّال معجمة[3] .

● **مولده :**

لم نجد إشارة إلى تاريخ مولده إلا في الذيل والتكملة ، فقد قال ابن عبد الملك : إنّ الأبّذي ولد بأبّذة سنة ثلاث عشرة وستمائة[4] .

وهذا يعني أنّه قد ولد بعد أن نكبت أبذة بالنصارى بزمنٍ قليل ، مع العلم أنّهم قد انفصلوا عنها كما تذكر كتب التاريخ ، ولا يعلم متى عادوا إليها مرة أخرى .

ومما يؤكّد أنّ مولده في هذه المدينة ما ورد في صلة الصلة من أنّ أصله من أبّذة .

● **أسرته :**

لم أجد شيئاً في المصادر التي بين يدي عن أسرة الأبذي ولا عن أزواجه وأبنائه إذا كان قد تزوّج وأنجب ، فهذه صفحة مجهولة من حياة الأبّذي .

● **شيوخه :**

تتلمذ أبو الحسن الأبّذي على علماء عصره ، ومن أشهرهم :

١/ أبو علي الشلوبين[5] (٥٦٢–٦٤٥هـ) :

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأشبيلي الأندلسي ، الأستاذ أبو علي ، المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني ، ومعناها بلغة أهل الأندلس (الأبيض الأشقر) ، كان

---

(١) انظر – مثلاً – : عبد السلام هارون في جمهرة أنساب العرب ٢٩٣ .

(٢) انظر : القاموس المحيط ٢٨٣/١ ، والتكملة والذيل والصلة ١٨٩/٢ باب الدال ، ومعجم البلدان (أبذه) .

(٣) انظر – مثلاً – : ذيل مشتبه النسبة ١٧ ، والذيل والتكملة ١٣٨/١/١ .

(٤) الذيل والتكملة .

(٥) أخباره في بغية الوعاة ٢٢٥/٢ ، وإنباه الرواة ٣٣/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ .

إماماً في علم النحو ، وكان يلقب بالأستاذ ، وهو لقب رفيع لا يحوزه في الأندلس إلا صاحب النحو والأدب .

تتلمذ على كثير من علماء عصره ، منهم : ابن ملكون ، وابن مضاء ، وأبو زيد السهيلي ، وابن الفرس ، والجزولي ، وابن زرقون ، وابن طلحة ، وابن الجد ، وغيرهم كثير .

وكان له تلاميذ لا يحصون ، حتى قيل عنه : قلّما تأدَّب بالأندلس أحدٌ في وقته إلا وقد قرأ عليه أو استند ، ولو بواسطة إليه .

وأشهر تلاميذه : ابن الحاج ، وأبو جعفر اللبلي ، وابن الضائع ، وابن عصفور ، وابن خروف ، والصّفار ، وابن الحاج ، والخفاف .. وغيرهم كثير .

وله من التصانيف : التوطئة ، وشرحان للجزولية ، وتعليق على كتاب سيبويه ، وشرح الإيضاح ، وحواشي المفصل .. وغير ذلك .

هذا وقد قرأ الأبّذي الكتاب على الشلوبين[1] .

٢/ أبو الحسن الدّبّاج[2] (٥٦٦-٦٤٦هـ) :

علي بن جابر بن علي بن يحيى اللّخمي المقرئ ، من أهل أشبيلية ، كان نحويّاً أديباً مقرئاً ، جليلاً فاضلاً ، قرأ النحو على أبي بكر بن طلحة ، وأبي الحسن بن خروف ، وأبي حفص بن عمر ، وأبي ذرّ الخشني ، وأبي الوليد بن جابر بن أبي أيوب ، وأجاز له أبو الوليد بن نام ، وقد أشار الأبّذي في شرحه للجزولية[3] إلى مجلس من مجالسه مع الدّبّاج ، فقال : " سألت شيخنا أبا الحسن الدباج – رحمه الله – عن قول أبي موسى ... وقد توفّي الدّبّاج – رحمه الله – سنة (٦٤٦هـ) ، وقد قيل في سبب وفاته : إنّه قد هاله

---

(١) انظر : الأبّذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السّفر الأول من شرحه على الجزولية ١/١٠٢١ ، تحقيق : سعد حمدان الغامدي .

(٢) بغية الوعاة ١٥٣/٢ .

(٣) انظر : الأبّذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السّفر الأول من شرحه على الجزولية ١٨/١ ، تحقيق : سعد حمدان الغامدي .

نطق النواقيس ، وخرس الأذان لما دخل الروم أشبيلية ، فلم يزل يتأسّـف ويضطـرب إلى أن مات .

وأشار الأبّذي إلى مجلس من مجالسه في شرحه للجزولية "[1].

❐ ❐ ❐

(١) انظر : ٢/١٨٥ من المخطوط .

● **مكانته العلمية**[1] :

كان الأبّذي نحويّاً بارعاً ، عنده معرفة جيدة بالخلاف في النحو ، ومعروفاً بالحفظ لمسائل الخلاف ، وكان على اطّلاع جيد على كتاب سيبويه ، ومن الواقفين على مسائله الغامضة .

قال أبو حيان عنه : " كان أحفظ مَن رأيناه بعلم العربية ، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان غاية في الفقر على إمامته في العلم ، ولي إمامة جامع القيسارية ، فارتفق بمعلومه ، قلت يوماً للفقيه إبي إسحاق إبراهيم بن زهير[2] – والأبّذي حاضر – : ما حدُّ النحو ؟. فقال : هذا الشيخ هو حدُّ النحو " .

● **أشهر تلاميذه** :

لمكانة أبي الحسن الأبّذي العلمية واطّلاعه الجيد على كتاب سيبويه ، ووقوفه على مسائله الغامضة ، أثرٌ ظاهر في ارتباط طلبة العلم به وثِقتهم فيه ، والتفافهم حوله بمالقة وغرناطة يتلقّون عنه العلم ، ولا غرو ، فهو كما قال عنه تلميذه أبو حيان : " أحفظ مَن رأيناه بعلم العربية ، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه "[3].

وتلاميذه الذين رَوَوا عنه كثيرون ، منهم :

١/ أبو جعفر ابن الأخرش (٦٧٠هـ) :

عبد الله بن أحمد الأنصاري القرموني النحوي . قال السيوطي : قال الصفدي : أديب فاضل ، نحوي ، أخذ عن الأبّذي ، وقرأ عليه أبو حيان ، وكان له اعتناء بالتفسير ، مات بفاس بعد السبعين وستمائة[4].

---

(١) بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

(٢) ترجمته في البغية ٤١٠/١ .

(٣) البغية ١٩٩/٢ .

(٤) بغية الوعاة ٣٣/٢ .

٢/ أبو محمد الغرناطي (٦٣٠هـ - ٦٨٨هـ) :

عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد بن عبد الصمد الغساني الغرناطي ، كان نحوياً مقرئاً حافظاً للخلاف ، بارع الخطّ ، جيد الضبط ، حسن الإلقاء والتعليم ، أخذ العربية عن الأبّذي والكناني ، والقراءات عن الطائي[1] .

٣/ أبو جعفر بن الزبير (٦٢٧هـ - ٧٠٨هـ) :

أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم ، الأستاذ الحافظ ، أحد نحاة الأندلس ومحدّثيها ، صنف تعليقات على كتاب سيبويه[2] .

٤/ ابن الفخار الجذامي الأركشيّ (٦٣٠هـ - ٧٢٣هـ) :

محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي المالقي ، كان متفنّناً عالماً بالفقه والعربية والقراءات والأدب والحديث ، خيّراً صالحاً ، له شرح على الجزولية[3] .

٥/ أبو جعفر بن فركون (٦٤٩هـ - ٧٢٩هـ) :

أحمد بن محمد بن هشام القرشي الغرناطي ، كان من صدور القضاة في الأندلس اضطلاعاً بالمسائل ، ومعرفة بالأحكام في مظانّها ، كثير المطالعة ، قرأ على الأستاذين : الصائغ ، والأستاذ أبي الحسن الأبّذي[4] .

٦/ أبو الحسن القيجاطي (٦٥٠هـ - ٧٣٠هـ) :

علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي ، كان أوحد زمانه علماً وخُلقاً وتواضعاً وتفنناً ، وكان حسن السّيرة ، عظيم النفع ، قرأ على أبيه والأبّذي وابن الضائع[5] .

---

(١) بغية الوعاة ١١٨/٢ .

(٢) بغية الوعاة ٢٩١/١ .

(٣) بغية الوعاة ١٨٦/١ .

(٤) بغية الوعاة ١٨٧/١ .

(٥) بغية الوعاة ١٨٠/٢ .

٧/ أبو حيّان الأندلسي (٦٥٤هـ - ٧٤٥هـ) :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي ، نحوي لغوي مفسِّر محدِّث مقرئ مؤرِّخ أديب ، أخذ العربية عن الأبّذي وابن الزبير وابن الصائغ وابن النحاس . من مصنّفاته : البحر المحيط ، والتذييل والتكميل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب .. وغيرها[١] .

● **وفاته :**

تجمع المصادر التي ترجمت للأبّذي على أنه توفّي سنة ثمانين وستمائة بغرناطة ، فيكون قد مات عن ثمانٍ وستين سنة ، وقد قضى أخريات حياته متصدّراً للإقراء والتدريس - رحمه الله - .

● **آثاره :**

لم نَرَ من آثار الأبّذي إلاّ شرحه للجزولية ، وهذا لا يعني أنه الأثر الوحيد الذي ترك ، فقد أشار فيها إلى واحد من تآليفه ، فقال وهو يعرض لمسألة (أعطي بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً) : " فمبلغ هذه المسائل ستّ عشرة مسألة ، وكلّ مسألة منها يتصوّر فيها ستّة أوجه ؛ لأنّها تثنّى وتجمع وتؤنّث ، ويثنّى المؤنث ويجمع ، فتبلغ المسائل ستّاً وتسعين ... ثم قال : وإنّما تركت كَتْبها مخافة التطويل ، وقد كتبتُها في غير هذا التأليف "[٢] .

ويُستفاد من هذا النص أنّ شرح الجزولية ليس التأليف الوحيد الذي وضع المؤلف ، وإنّما له غيره ، كشرح كتاب سيبويه ، الذي قال عنه السيوطي : كان الأبّذي على اطّلاع جيد بكتاب سيبويه ، ومن الواقفين على مسائله الغامضة . قال أبو حيّان عنه :

---

(١) البغية ١/٢٨٠ ، تذكرة النحاة ١٠٤٩ .

(٢) شرح الجزولية ٢/٣٨ ، المخطوط .

" وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه "[1].

وقد أشار إلى هذا الكتاب أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل في معرض حديثه عن (ذا) الإشارية بعد نقله رأي أستاذه أبي الحسن الأبّذي[2].

❐ ❐ ❐

---

(١) بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

(٢) التذييل والتكميل ، ج١/٢/٧٢٥ .

المبحث الثاني

التعريف بالجزولية

● **مؤلّفها :**

أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يوماريلي[١] الجزولي[٢] اليَزْدَكْتَنِي[٣]، كان إماماً في علم النحو ، كثير الاطّلاع على دقائقه وغريبه وشاذّه ، كان إماماً في العربية لا يشقُّ غبارهُ مع جودة التفهّم وحُسن العبارة ، قرأ على الشيخ أبي محمد بن بَرِّي بمصر ، وتصدّر الإقراء بالمرِيَّة وغيرها ، أخذ عنه ابن مُعطٍ والشّلوبين ، توفّي في سنة ستّ أو سبع وستمائة ، وقيل : عشر وستمائة[٤].

● **تسمياتها :**

لقد أُطلق على هذه المقدّمة عدّة أسماء ، وهي :

١- القانون : وهي التسمية التي أطلقها الجزولي على مقدّمته . قال ابن خلكان : " وصنّف - يعني : الجزولي - المقدّمة التي سَمّاها القانون "[٥].

٢- المقدّمة : وهذه التسمية بالنظر إلى كونها مقدّمة في النحو لشداة الطلبة يحفظونها ؛ لامتلاك ناصية المسائل والتقسيمات النحوية . قال السيوطي في البغية : " وله المقدّمة المشهورة "[٦].

---

(١) أسماء بربريّة .

(٢) الـجُزُولي - بضمّ الجيم والزاي - نسبة إلى جُزولة أو كزولة ، وهم بطن من البربر .

(٣) اليزدكتني - بفتح الياء وإسكان الزاي وفتح الدال وإسكان الكاف وفتح التاء والنون - ، منسوب إلى بطن من جُزولة .

(٤) وفيات الأعيان ٣/٤٤٨-٤٩١ ، وبغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

(٥) وفيات الأعيان ٣/٤٨٨ .

(٦) البغية ٢/٢٣٦ .

٣- الكرّاسة : وقد استعمل هذه التسمية العطار شارح الجزولية ، فقد أسمى شرحه : المشكاة والنبراس شرح الكراس[١] .

٤- الجزولية : وسُمّيت بهذا نسبة إلى مؤلِّفها ، وهو الاسم الشائع بين الباحثين .

٥- الاعتماد : ذكره صاحب الذيل والتكملة[٢] .

٦- بغية الأمل : وقد عثر على هذه التسمية ناصر بن عبد الله الطريم على نسخة الجزولية المحفوظة بخزانة جامع القرويّين بفاس[٣] .

٧- التقييد : وردت هذه التسمية في الذيل والتكملة[٤] .

هذه التسميات التي استطعنا حصرها ، على أنّه كثيراً ما تقترن بعض هذه التسميات ، فيقال : الكراسة الجزولية ، والمقدمة الجزولية ، وقالوا أيضاً : القانون الجزولي ؛ وذلك لتمييزها عمّا سِواها من مثيلاتها .

● أسلوبها[٥] :

اتّسمت الجزولية بما يلي :

١- الإيجاز الشديد : أوجز الجزولي عبارته إيجازاً شديداً ، ذكر ذلك شُرّاح الجزولية ، والمترجمون لأبي موسى ، وقد سبق قول ابن خلكان في ذلك ، ويؤيد ذلك صغر حجمها مع اشتمالها على جميع أبواب النحو ، وربّما كان السبب في ذلك تسهيل حفظ متنها على الطلاب .

---

(١) الذيل والتكملة ٨/١/٥٥ .

(٢) ٨/١/٢٤٨ .

(٣) الشرح الصغير للمقدّمة الجزولية ، تحقيق : ناصر الأطرام ٣٥ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) أفدت هذا من كتابَي : المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ٦٧،٦٨،٦٩،٧٠،٧١ ، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشّلوبين ١/٥٢،٥٣ ، تحقيق الدكتور : تركي بن سهو العتيبي .

٢- الغموض : وسببه الإيجاز الشديد ، فعبارات أبي موسى لا ينكشف معناها لكلّ أحد ، ولا يدرك مغزاها إلا بعد تأمّل ، وسبب ذلك ما ذكرنا من الإيجاز الشديد ، الذي جعله منهاجاً له ، وكذلك قلّة الأمثلة التي تبيّن ما خفي منها .

٣- قلّة الشواهد : فقد استشهد أبو موسى في الجزولية بعشر آيات فقط ، ولم يستشهد بشيء من كلام الرسول ﷺ إلا بشيء من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأما ما استشهد به من أقوال العرب وشِعرهم فقليل(١). وقد عَزَا الدكتور شعبان عبد الوهاب في دراسته للمقدّمة الجزولية ذلك إلى أنّ الجزولي أراد أن يُخضع ما لديه من النحو للمنطق لمعرفته به .

٤- التأثر بالمنطق : وهذا واضح جلي يظهر في ناحيتين :

الأولى : اختصاره الواضح في التأليف .

والثانية : وضع بعض الأبواب كأنّها حدود منطقية .

كقوله في أوّلها في باب الكلام ، بعد أنّ عرّف الكلام قال : " كلّ جنس قسّم إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه أو نوع قسِّم إلى أشخاصه ، فاسم المقسوم يصدق على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع ، وإلاّ فليست الأنواع أنواعاً له ، ولا الأشخاص أشخاصاً لتلك الأنواع "(٢).

وإن كانت هذه الأبواب نزرة يسيرة ، إلا أنّ ذلك لا ينفي الصياغة المنطقية التي صيغت بها بعض الحدود والتعاريف والقضايا الكلية التي تنطبق عليها الأحكام الجزئية .

---

(١) المقدمة الجزولية ٦٨،٦٩،٧٠ .

(٢) المقدمة الجزولية ٣ .

● شُرّاح الجزولية :

حظيت الجزولية بعدد من الشروح ، وأهمّ شرّاحها هم :

١/ أبو موسى الجزولي نفسه (٥٤٠هـ - ٦٠٧هـ) :

أوّل مَن شرح الجزولية هو مؤلّفها نفسه ، قال ابن خلكان في الوفيات[١]: ورأيت بخطّي في مسودّاتي .... وأنه شرح مقدمته في مجلّد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد .

ولعلّ هذا الشرح هو ما أسماه اللورقي بالجزولية الكبرى التي لم يتمّها المؤلِّف ، قال اللورقي : وهذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى ، وليتها تَمّت وكملت[٢].

٢/ أبو بكر بن طَلْحة (٥٤٥هـ - ٦١٨هـ) :

محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الأموي الأشبيلي ، المعروف بابن طلحة ، المولود بيابرة . قيل : إنه درس القانون ، وله شرح عليه ، ومنه نقل في الشرح الكبير ردٌّ على أبي موسى[٣].

٣/ ابن مُعْطٍ (٥٦٤هـ - ٦٢٨هـ) :

الإمام أبو الحسن يحيى بن معطٍ بن عبد النور الزّواوي المغربي النحوي ، صاحب الألفية المشهورة ، من تلاميذ أبي موسى الجزولي ، له شرح على الجزولية ، كما ذكر ذلك الشيخ يس على حاشيته على التصريح[٤].

٤/ ابن الخباز (... - ٦٣٧هـ) :

أحمد بن الحسين بن أحمد الخبّاز الأربليّ الموصلي ، له شروح على الجزولية وجدت منه نقولاً في الأشباه والنظائر ١٠٥/٢ ، وقال ابن هشام عنه : " وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة "[٥].

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ٤٩٠/٣ .

(٢) عن مقدّمة الشرح الصغير للمقدّمة الجزولية ٤٣ .

(٣) البغية ١٢١/١ ، الشرح الكبير للجزولي ص١٩٩ .

(٤) البغية ٣٤٤/٢ ، حاشية شرح التصريح ٣٢٢/١ .

(٥) البغية ٣٠٤/١ ، مغني اللّبيب ٣٤٣/٢ .

٥/ الشَّرِيشي (٥٨٣هـ - ٦٤٠هـ) :

أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف ، تاج الدين أبو العباس البكري ، ذكر صاحب البغية أنّ له شرحاً على الجزولية[١] .

٦/ أبو علي الشلوبين (٥٦٢هـ - ٦٤٥هـ) :

وهو شيخ الأبّذي ، وقد مضت ترجمته ، وهو ممن اعتنوا بالجزولية تدريساً وشرحاً ، فقد تعدّدت شروحه عليها ، له التوطئة ، وهي توطئة للجزولية ، وأمثلة الجزولية ، والشرح الصغير والشرح الوسيط ، والشرح الكبير[٢] .

٧/ البيّانيّ (... - ٦٤٥هـ) :

أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الأندلسي ، ذكر شرحه للجزولية في البغية[٣] .

٨/ ابن الحاجب (٥٧١هـ - ٦٤٦هـ) :

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الأسنوي المولد ، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه ، الشرح المنسوب إليه ذكره بروكلمان[٤] .

٩/ الشلوبين الصغير (... - ٦٦٠هـ) :

محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي ، لازم ابن عصفور مدّة إقامته بمالقة ، وأكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية[٥] .

١٠/ العلم اللورقي (٥٧٥هـ - ٦٦١هـ) :

القاسم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر الأندلسي المرسي ، الإمام أبو محمد اللورقي

---

(١) البغية ١/٣٦٠،٣٦١ .

(٢) الشرح الصغير ٣ ، تحقيق : ناصر الطريم ، والشرح الكبير ، تحقيق الدكتور : تركي بن سهو العتيبي ، والأبّذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السّفر الأول من شرحه على الجزولية ، تحقيق : سعد حمدان الغامدي .

(٣) ١/٥٧٧ .

(٤) البغية ٢/١٣٤ ، تاريخ الأدب العربي ٥/٣٥٠ .

(٥) البغية ١/١٨٧ .

النحوي ، وسَمّاه بعضهم محمداً ، وكنّاه أبا القاسم ، والأوّل أصحّ ، نحويّ فاضل ، إمام في العربية[(١)]. شرح المقدمة الجزولية شرحاً سماه المباحث الكاملية ، شرح المقدمة الجزولية حققه شعبان عبد الوهاب محمد لنيل درجة الدكتوراة من كلية دار العلوم عام ١٣٩٨هـ[(٢)].

١١/ أبو الحسن ابن عصفور (٥٩٧هـ - ٦٦٩هـ) :

علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي ، شرح الجزولية ولم يتمّه ، وأتَمّه تلميذه الشلوبين الصغير[(٣)].

١٢/ ابن مالك (٥٩٨هـ - ٦٧٢هـ) :

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلاّمة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيّاني ، شرح الجزولية ، ذكر ذلك السيوطي ، قال : ورأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أنّ ابن مالك شرح الجزولية[(٤)].

١٣/ أبو عبد الله بن ميمون (... - ٦٧٣هـ) :

محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التميمي القَلْعي ، شيخ الغبريني ، صاحب عنوان الدراية ، كان في علم العربية بارعاً مقدّماً مُحْكِماً لفنونها الثلاثة : النحو ، واللّغة ، والأدب ، قرأ عليه تلميذه الغبريني قانون الجزولي وشرحه[(٥)].

١٤/ أبو الحسن الأُبّذي (٦١٣هـ - ٦٨٠هـ) :

سيأتي الحديث عن شرحه للجزولية مفصّلاً إن شاء الله .

---

(١) البغية ٢/٢٥٠ .

(٢) شرح المقدّمة الجزولية الكبير ١/٧٢ ، تحقيق : تركي بن سهو العتيبي .

(٣) البغية ٢/٢١٠ ، وانظر : المصادر السابقة .

(٤) البغية ١/١٣٠ .

(٥) عنوان الدراية ١٢٦ .

١٥/ أبو جعفر المالقي (... – ٧٠٢هـ) :

أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، شرح الجزولية ، ذكر ذلك السيوطي في البغية[1].

١٦/ أبو عبد الله الألبيري (ابن الفخّار) (... – ٧٥٤هـ) :

محمد بن علي بن أحمد الخولاني : أستاذ الجماعة ، وعَلَمُ الصناعة ، وسيبويه العصر ، وآخر الطبقة من أهل هذا الفنّ ، كان فاضلاً تقياً متعبِّداً ، عاكفاً على العلم ، ملازماً للتدريس[2].

أما شرحه للجزولية ، فقد انفرد بذكره – فيما بين يدي من مصادر – صاحب كشف الظّنون .

❑ ❑ ❑

---

(١) ٣٣١/١ .

(٢) البغية ١٧٤/١،١٧٥ .

المبحث الثالث

شرح الجزولية للأبّذي

١) توثيق نسبته :

عَرَفَ العلماء شرح الجزولية للأبّذي في وقتٍ مبكّر ، ونقلوا عنه نقولاً كثيرة في كتبهم ، سواء من العلماء المعاصرين أو الذين بعد عصره .

وممن نقل من الجزء الذي أُحقِّقه :

١/ تلميذه أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، نقل عنه في كتابه ارتشاف الضّرب من لسان العرب ، ومن ذلك قوله في باب الإخبار بالذي والألف واللاّم في باب خبر المبتدأ – ص١٠٥٥ : " وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبّذي : لا يتصوّر عندي وقوع ضميري المتكلّم والمخاطب خبرين ، فتخبر عنهما ؛ لأنّهما أعرف المعارف ، فيكونان مبتدأين ولا بدّ إلاّ في مثل : أنت أنت ، تريد : أنت الذي أعرف ، فتقول : الذي أنت هو أنت " . وهذا النصّ موجود في هذا الشرح الأصل ٣٤٥ ، و(ب) : ١٥١ .

وقوله في البابِ نفسه في باب المصدر ص١٠٦٣ ، وهو يتحدّث عن قول : (تَبَسَّمتُ وميضَ البرق) ، قال : " وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبّذي : أبو عثمان – وفي المخطوط : المازني – ، حيث يعمل في (وميض البرق) الظاهر يخبر عنه ، وعلى مذهب مَن يضمر له فعلاً من لفظه ، وهو مذهب سيبويه يمنع " .

والنّص موجود في هذا الشرح الأصل ٣٥١ ، و(ب) : ١٥٧ .

٢/ السيوطي (ت ٩١١هـ) نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في النحو ، ومن ذلك قوله في الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف : " وقال الأبّذي : الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف ، أنّك إذا قلت : قال زيد وعمرو ، وليس أحدهما

ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كلّ منهما على حِدة ، فإذا قلت : ما صنعت وأباك ؟. وما أنت والفخر ؟. فإنما تريد : ما صنعت مع أبيك ؟. وأين بلغت في فعلك به ؟. وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحقّقك به ؟. "[1].

و لم أعثر على غير هذا في الأشباه والنظائر للسيوطي .

كما ذكر الدكتور سعد حمدان في دراسته لشرح الجزولية للأبّذي[2] السفر الأول نقولاً لعلماء ، منهم :

١/ شهاب الدين القرافي ، المتوفّى سنة (٦٨٢هـ) ، صاحب كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء ، فقد ضمّن كتابه هذا نصوصاً كثيرةً من شرح الأبّذي بلغت ثلاثين نصّاً تقريباً .

٢/ البهاء ابن النحاس ، المتوفّى (٦٩٨هـ) ، فقد نقل عن شرح الجزولية للأبّذي في موضع من تعليقه على المقرّب .

٣/ ابن الصائغ الإمام محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي ، المتوفّى سنة (٧٧٦هـ) ، في كتابه : المرقاة في إعراب (لا إله إلا الله) .

٤/ ابن لبّ ، أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ ، توفّي سنة (٧٨٢هـ) ، نقل عنه في تقييده على الجمل .

٥/ التلمساني أبو الحسن علي بن محمد الخزاعي ، المتوفّى سنة (٧٨٩هـ) ، في كتابه : تخريج الدلالات السمعية .

٦/ أبو إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ) ، نقل في شرحه على الألفية .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢/٢٢٩ ، والمخطوط ٣٢٤ وص٩٢ من النص المحقق .

(٢) انظر : الأبّذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السّفر الأول من شرحه على الجزولية ٨٥،٨٦ ، تحقيق : سعد حمدان الغامدي .

٧/ السيوطي في الهمع ، وتنوير الحوالك شرح موطّأ مالك .

وما ذكرناه من أسماء الناقلين والمستفيدين من شرح الجزولية للأبّذي قليل من كثير ، وإنّما هو للتمثيل بما يكفي للتدليل على صحّة نسبة كتاب شرح الجزولية لمؤلّفه الأبّذي ، ولبيان أهمية هذا الكتاب .

❑ ❑ ❑

٢) الأبواب وطريقة تناولها :

اشتمل هذا الجزء الذي أحقّقه من السفر على الأبواب الآتية :

أ / باب المقصور والممدود :

وقد بدأ هذا الباب بمقدّمة ذكر فيها حدّ المقصور ومحترزاته ، ثم دعّم ذلك بالأمثلة الموضحة والنقول المؤيّدة له ، ثمّ عرّف الممدود واكتفى فيه بمثالين ، ثم ذكر أنواع المقصور والممدود .

بعد هذه المقدمة رجع إلى قول الجزولي وشرحه رادّاً على مَن اعترضه ومدافعاً عنه مسهباً في الشرح تارة ، وموجزاً تارةً أخرى ، معلّقاً تارةً ومعارضاً تارة ، مورداً بعض الأمثلة الشاذّة التي وقع فيها خلاف بين العلماء ، كـ(ندى وقفا) ، ثم ختم الباب بمسألة حول (الغراء) وخلاف العلماء حوله أممدودٌ أم مقصور ؟.

ب/ باب المؤنّث والمذكّر :

لم يسمّه بهذا الاسم ، وإنما قال : باب قوله المؤنّث ... وهذه التسمية من الجزولية . وشرع في هذا الباب بشرح الجزولي مباشرة دون مقدمة ، مطنباً تارة ، وموجزاً تارة أخرى ، ثمّ ختم الباب بنصّ كامل أخذه من التوطئة لأمثلة ألف التأنيث ، وأشار إلى ذلك .

جـ/ باب الوقف :

لم يسمّه بهذا الاسم ، وإنّما قال : باب قوله الموقوف عليه ... وهذه التسمية من الجزولية ، وشرع في هذا الباب أيضاً بشرح الجزولي مباشرة دون مقدمة ، مطنباً تارة ، وموجزاً تارة أخرى ، ثمّ عرّف الوقف ، وحُكمه ، والسبب في ذلك ، ومعنى الروم والإشمام في ثنايا شرحه للجزولية ، ثمّ أورد الخلاف حول الوقف على الاسم المنوّن الذي آخره ألف ، ثم ساق مسألة الوقف بهاء السّكت على الأسماء والأفعال والحروف ، مستشهداً بأمثلة كثيرة ، ثمّ بيّن كيفية الوقف على الفعل بأنواعه الثلاثة ، والحرف ، ثمّ ختم هذا الباب الطويل بفصل تحدَّثَ فيه عن كيفية الوقف على القوافي .

د / باب المفعول معه :

وقد بدأ هذا الباب بالإشارة إلى أنه تحدّث عنه في أبواب التعدي ، ثم ذكر حدّه ، ثمّ ذكر الخلاف حول السبب في انتصاب المفعول معه ، والخلاف حول العطف على الضمير المرفوع المتصل ، والخلاف حول إضمار الملابسة .

هـ/ باب المفعول من أجله :

بدأ هذا الباب بذِكر حدّ المفعول له وشروط نصبه ، ثمّ شرع في شرح كلام الجزولي ، ثمّ أورد الخلاف في المفعول له هل يكون معرفة أَم نكرة ؟. ورجّح فيه التعريف معضِّداً قول سيبويه ، معلِّلاً بورود السماع به .

و / باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره :

وبدأ بشرح قول الجزولي مباشرة دون مقدّمة ، ثمّ تحدّث عن المنصوبات على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وأطنب فيها كثيراً ، وساقَ الخلافات حول بعضها ، مستشهداً بأمثلة كثيرة ، وقد نقل في هذا الباب نقولاً كثيرة عن شرح الكتاب للسيرافي ، والنكت للأعلم ، دون تصريح بذلك .

ز / باب نون التَّوكيد :

و لم يسمِّه بهذا الاسم ، وإنما قال كعادته : باب قوله مواقع النون ... وهذه تسمية الجزولية . وبدأ بشرح قول الجزولي مباشرة ، ثمّ ساق الخلافَ حول حركة الفعل المجزوم الذي آخره نون ، والخلاف حول النون المحذوفة من الفعل إذا اجتمع فيه ثلاث نونات ، والخلاف حول دخول الألف للفصل بين النونات ، ثمّ ساق فصلاً عن الفعل المعتلّ ، وفصلاً عمّا لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة ، وفصلاً عن بعض أحكام النون الشديدة والخفيفة .

حـ/ باب الإخبار بـ(الذي والألف واللام) :

وبدأ الأبّذي هذا الباب بمقدّمة بيَّن المقصود به ، وذكر الخلاف بين النحاة في الباء

المتّصلة بـ(الذي) ، وذكر الشروط التي يجب أن تتوفّر في الاسم المخبر عنه ، ومثّل لها ، ثمّ سرد الأسماء التي يجوز الإخبار عنها ، وهي :

١- المبتدأ ، وبيّن كيفية الإخبار عنه ، وذكر الخلاف في الاسم المخبر عنه إذا كان مضمراً .

٢- خبر المبتدأ ، وبيّن كيفيّة الإخبار عنه .

٣- اسم (ما ولات) ، وبيّن كيفية الإخبار عنه .

٤- أخبار (إنّ وأخواتها) ، وبيّن الحروف التي يخبر بها والحروف التي لا يخبر بها ، ومثّل لها .

٥- الفاعل ، وبيّن كيفية الإخبار عنه ، وتحدّث عن مسألة الإخبار عن جملة (يطير الذباب) و(يغضب زيد) .

٦- المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، وبيّن كيفية الإخبار عنه .

٧- المفعول الناصبه فعل متعدّ إلى واحد ، بدأ بذِكر الخلاف في الإخبار عن المسائل الآتية : (إنما ضربتُ زيداً) و(ضربتُ فأهنتُ زيداً) و(ضربتُ وضربني زيد) ، ثمّ ناقش هذه القضايا ورجّح بعضها .

٨- المفعولين اللّذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وبيّن كيفية الإخبار عنه ، ثمّ ذكر الخلاف في مسألة الإخبار عن زيد بـ(الذي) في مثال (الذي أعطيته درهماً زيدٌ) .

٩- المفعولين اللّذَين أصلهما المبتدأ والخبر ، بدأ بالتفريق بينهما وبين المفعولين المتقدّمين في باب (أعطيت) ، ثمّ ذكر الخلاف في مسألة (ظننتُ وظنّني زيدٌ عالماً) ، ثم اختار منها مذهب ابن السراج .

١٠- ثلاثة المفعولين ، وبدأ بذِكر الخلاف حول الإخبار عن الأول منها .

١١- المفعول فيه ، وبيّن كيفية الإخبار عنه .

١٢- المصدر ، وبيّن كيفية الإخبار عنه ، ثم ذكر الخلاف في (تبسّمتُ وميضَ البرقِ) .

١٣- المنصوب على الاستثناء ، وبيّن كيفية الإخبار عنه .

١٤- المخفوض بحرف ، وبدأ بتقسيم الحرف ، ثمّ بيّن كيفية الإخبار عنه .

١٥- المخفوض بالإضافة ، وبدأ بما يختصّ بجرّ الظاهر ، وذكر الخلاف في مسألة الإخبار عن (اثنين) من : (ثاني اثنين) .

١٦- المعطوف والمعطوف عليه ، وبيّن كيفية الإخبار عنهما .

١٧- المبدل منه والبدل ، وذكر الخلاف في الإخبار به .

١٨- فصل التوكيد ، وقد منع الإخبار عنه .

ثمّ تحدّث عن الإخبار عن أسماء الاستفهام ، وذكر الخلاف عن الإخبار بها . ثمّ رجع إلى لفظ أبي موسى يشرحه ، وختم الباب بمسألة (ضربني زيدٌ قائماً) ، والإخبار عن (ضربني) .

ط/ باب جمع التكسير :

وبدأ بتعريفه ، ثمّ بذكر أنواع الجموع ، ثمّ ذكر أبنية الثلاثي العشرة ، وشرع في ذِكرها والتمثيل لها ، وشرح كلام الجزولي ، ثمّ بوّب لبعض كلام الجزولي أبواباً ، فقال : باب قوله : جمع الثلاثي صفة جاء فعل في القلة على أفعال وعلى أفعل . باب قوله : أفعل اسماً يجمع على أفاعل ، باب قوله : أبنية المصادر الثلاثي ، باب قوله : وما كان معتلّ الفاء يلزم مفعلاً . وقد أطال في هذا الباب ، وأكثرَ من الأمثلة والشواهد .

ي / باب الإمالة :

وبدأ بتعريفها ، ثمّ بيّن مَن يميل من العرب ، ثمّ ذكر أسباب الإمالة ، ثم رجع إلى شرح لفظ أبي موسى ، وختم الباب بتلخيص عن إمالة الراء .

ك / باب إذا وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة :

ثمّ ذكر أنّ الجزولي لم يذكر من التصريف إلاّ هذا الباب ، ثمّ ذكر أنّ مسائله تطول

وتصعب على المبتدئ ، ثمّ شرع في ذكر مسائله فبدأ بتعريفه وسبب تسميته بالصرف ، ثمّ ذكر الأسماء التي لا يدخلها التّصريف ، ثم وضع فيه فصلَين ، هما : فصل في دلالة الحرف الزائد ، وفصل في الأوزان .

ثم رجع إلى تفسير لفظ أبي موسى ، ثمّ بوّب بقوله : باب قوله : ويتفرّع منها حسناً همزة بين بين .

ل / باب الإدغام :

وبدأ بتعريف حدِّه ، وذكر تعريفات بعض العلماء له ، ثم ذكر فصلاً عن قسمة الحروف ، وفصلاً عن مخارج الحروف ، ومثّل لها ، وفصلاً عن حروف الفم ، وفصلاً عن حروف الشفة ، وفصلاً في الإدغام ، ثم رجع إلى لفظ أبي موسى وشرحه باختصار .

م / باب الجواب بـ(بلى ونعم ولا) :

وبدأ بشرح كلام الجزولي مباشرة ، ثمّ نقل الخلاف حول الجواب بـ(بلى ونعم) ، ثمّ ختم الباب بالحديث عن جير .

ومن خلال ما سبق يتّضح لنا أنّ الأبّذي لم ينتهج منهجاً واحداً في تناوله للأبواب ، وإنّما اختلفت طريقته من بابٍ لآخر .

ويتلخّص من هذا أنّ طريقته في الشرح قامت على الأسس التالية :

أ / الأساس الأول :

التوطئة للباب ، فنجده في بعض الأبواب يقدِّم لها بمقدِّمة تحتوي على الباب كلّه ، ثم يفسّر ألفاظ أبي موسى ، وهذا ما فعله في باب المقصور والممدود ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والإخبار بـ(الذي والألف واللام) ، وجمع التكسير ، والإمالة .

ب/ الأساس الثاني :

شرح الألفاظ ، فيبدأ بشرح ألفاظ أبي موسى مباشرة ، ويستطرد في أثناء

الشرح إلى تفصيل مسائل الباب والإحاطة بها ، وهذا ما فعله في باب المذكّر والمؤنّث ، والوقف ، وما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، ونـون التوكيـد ، والجـواب بـ(بلى ونعم ولا) .

جـ/ الأساس الثالث :

التقديم للباب بعدّة فصول ، ثمّ الشرح لِلَفظ أبي موسى ، وهذا ما فعله في باب الإدغام . وإليك التفصيل بعد الإجمال :

❐ ❐ ❐

٣) أسـلوب الكتـاب :

اتّسم أسلوب الأبـّذي في هذا الشرح الذي أحقّقه بالسِّمات الآتية :

١- الاستطراد والتطويل :

شكّل الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في أغلب مناقشات الأبذي ، فهو يفصِّل في القضايا ويطرق جميع الاحتمـالات . ومـن أمثلـة ذلـك مناقشـته للمقصـور والممـدود ، حيث بدأ بتعريف المقصور ، ثم أخذ يشرح التعريف ويبيّن محترزاتـه ، ثـم سـاق أقـوال بعض العلماء ، كالفارسـيّ والزجـاجي ، وأخـذ في شـرحها ، ثـمّ بيّـن أنـواع المقصـور والممدود ، ثمّ رجع إلى كلام أبي موسى ، وفي أثناء شـرحه لـه أخـذ يستشـهد ببعـض الأمثلة المختلف فيها بين المدّ والقصر ، كـ(كوًى ، وقفـاً ، ونـدًى ، وغـرًى) ، ويـورد أقوال العلماء فيها ، حتى إنّه أفرد (غَـرًى) بمسألة في آخر الباب[١] .

مثال ثانٍ : قال الجزولي في باب الوقف : الموقوف عليه من الصحيح يجوز فيـه الإسكانُ والروم ما لم يكن منصوباً منوّناً ، ثمّ أورد شرح الشلوبين بعده ، وهـي ستّة أسطر ، ثمّ أخذ يشرح بعد ذلك شـرحاً طويـلاً ، فبـدأ بذِكـر بعـض لغـات القبائل في الوقف ، ثم عرّف الروم وحكم الوقف والسبب فيه وتعريفه ، ثــم عـرّف الإشمام وشرحه ، وهكذا بقية الباب ، ثم ختم الباب بفصل مستقلّ عـن الوقـف على القوافي[٢] .

مثال ثالث : وقد ظهر فيه الطول والاستطراد جليّاً واضحاً ، وهو باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، فقد بلغ شرحه فيه أكثر من خمسين صفحـة ونظـرة واحدة إلى الباب تبيّن ذلك[٣] .

---

(١) انظر : ص١ وما بعدها من النص المحقق .

(٢) انظر : ص٤٥ وما بعدها من النص المحقق .

(٣) انظر : ص١٠٥ وما بعدها من النص المحقق .

وباب النّون الثّقيلة والخفيفة كذلك[1]، وباب الإخبار بـ(الذي والألف واللاّم) طويلٌ جداً كذلك[2].

٢- النقل بدون نسبة :

وقد ظهر ذلك جليّاً واضحاً في أغلب نقولات الأبّذي - رحمه الله - ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

أ / نقل الأبذي عن شيخه أبي علي الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية نقولاً حرفيّة طويلة جدّاً دون عزو ، ويتّضح ذلك في حواشي النص المحقَّق ، والأمثلة كثيرة جدّاً على ذلك بالنظر إلى الحواشي .

ولعلّنا نجد له عذراً في ذلك ، وهو أنّ الشلوبين كان شيخاً للأبذي ، فتأثر التلميذ بشيخه ، وانطبع كلامه في عقله ، وتأثر بأسلوبه وطريقته ، وكذلك كتبه كانت محلّ عناية الأبذي ينقل عنها آراءه ، ويفسّر بعباراته كلام أبي موسى ، خاصّة وأنّ الشلوبين أحد الذين شرحوا الجزولية ، واعتنوا بها .

ب/ نقل الأبّذي عن أبي سعيد السيرافي من شرحه للكتاب نقولاً حرفيّة كثيرة دون عزو ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

١- قوله في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره عند الحديث على الخلاف في رفع (زيد) أو نصبه في : مَن أنت زيداً ؟. " ويجوز الرفع في (زيد) ، والنصب أقوى ، أي : كلامك زيد ، أو ذكرك زيدٌ ، أي : ذكرك ذكر زيد ، وكلامك اسم زيد . وقد تقول لمن ليس اسمه زيداً : مَن أنت زيداً ؟. على المثل الجاري ، كما قالوا : (أطِرّي إنّك ناعلة) و(الصيف ضيّعتِ اللبن) ، فتخاطب الرجل بهذا ، وإن كان للمؤنث ؛ لأنّ المعنى : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا "[3].

(١) انظر : ص١٦١ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص١٨٤ من النص المحقق .

(٣) انظر : ص١١٣ من النص المحقق .

٢- وقوله في نفس الباب عند الحديث على معنى (بَهْراً) : " معنى بهراً : قهراً ، أي : غلبوا غلباً ، كقولك : بهرني الشيء ، أي : غلبني ، ومنه : القمر الباهر ، إذا تَمّ ضوءه وغلب ، وبهرت فلاناً : غلبته ، وبهرها بكذا : قذفها "[١].

والباقي انظرها في الصفحات الآتية : ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢ .

جـ/ نقل الأبّذي من كتاب النكت للأعلم الشنتمري نقولاً حرفية كثيرة دون عزو ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

قوله في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره عند الخلاف على ناصب قولهم : مرحباً وأهلاً : " وقدّره سيبويه : (رحبت بلادك وأهلت) ، وهذا التقدير إنّما قدّره بفعل ؛ لأنّ الدعاء أصله أن يكونَ بالفعل ، فقدّره بفعل من لفظ المدعو به ، وإن لم يكن المعنى على ذلك ، ألا ترى أنّ الإنسان الزائر إذا قال له المزور : مرحباً وأهلاً ، فليس يريد : رحُبت بلادك وأهلت ؟. إنما يريد : أصبت رُحباً وسعة وأُنساً ؛ لأنّ الإنسان إنما يأنس بأهله ومَن يألفه "[٢].

وقال في الباب نفسه عند الحديث عن قولهم : (تَبَسَّمتُ وميضَ البرق) : " وقال المازنيّ في قولهم : (تبَسَّمتُ وميضَ البرق) وجهان :

أحدهما : إضمار فعل ، أي : ومضت وميض البرق .

والثاني : أن يكونَ منصوباً بـ(تبسّمت) .

وأنشد سيبويه قال : " ومما لا يكون إلا حالاً ، ولا يكون على لفظ الفعل المضمر قوله – وهو رؤبة – :

لوَّحَها مِن بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنَقْ　　تَضْمِيرَكَ السّابِقَ يُطوَى للسَّبَقْ

(١) انظر : ص١٢٠ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص١١٤ من النص المحقق .

أراد أنّك نصبت (تضميرك) على تقدير إضمار ضمّرها تضمير السابق ، ودلّ على ذلك (لوّحها) ؛ لأنّ معنى (لوّحها) : غيرها وضمّرها في معناه ، ونصبه على المصدر ، ولا يكون حالاً ؛ لأنّه معرفة بالإضافة إلى الكاف .

والبُدْن : السِّمَن . والسَّنَق : أن تكره الطعام والكلأ . ومعنى يطوى : يضمَّر للسباق "[1].

والباقي انظرها في الصفحات الآتية : ٨٦،١١٤،١٣٠،١٣٢،١٥٩،١٦٠ .

٣- التّكرار :

بدت ظاهرة التكرار ، وإعادة القول في المسألة الواحدة واضحة في هذا الشرح ، فهو يتحدّث عن المسألة ، ثمّ يعيد الحديث عنها مرّة أخرى .

والسبب في ذلك أنّه يتحدّث عن المسألة في المقدّمة التي غالباً ما يبدأ بها الأبواب ، ثمّ يعيد الحديث عنها عند شرحه للفظ أبي موسى .

٤- الاستفهام والإجابة :

اعتمد الأبّذي في شرحه هذا على طرح الأسئلة والإجابة عليها اعتماداً يسيراً ، ولعلّ السبب في ذلك هو شدّ انتباه المستمع والقارئ ، وتشويقهما لمعرفة الإجابة ، ولا غرابة في ذلك ، فهذا أسلوبٌ تعليميٌّ نبويّ من أرقى أساليب التعليم ، ومن ذلك – على سبيل المثال – : قوله في باب المقصور والمنقوص : فإن قيل : فقد قالوا : أقفية ، والواحد قفاً لا محالة ؟.

ج – رمز بها إلى الجواب – : أنه مثل (أندية) في توجيهه ، على أنّ منهم مَن مدّ (قفا) ، قال :

حتى إذا قلنا تلفّع مالك ... صفعت أميّة مالكاً لقفائه

فيكون جَمَعَه[2].

(١) انظر : ص١٣٢ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص١٧ من النص المحقق .

٥- الشّرح اللّغويّ :

من السِّمات البارزة كذلك في شرح الأبّذي الشرح اللّغويّ للمفردات ، فهو يشرح مفردات كثيرة في شرحه هذا ، بل إنّه يشرح البيت أحياناً مفرداتْ وجملاً ، ويبيّن الشاهد ووجه الاستشهاد ، وهذا يدلّ على مقدرته اللغوية وسعة علمه .

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

قال في باب المقصور والممدود : وحكى سيبويه : (نزوة ونزًى) : لجَلْفِ النّخلةِ ، و(بَرْوة وبُرًى) : لواحد الخلاخيلِ ، و(لأمة ولأم) : وهي الدرع ، والرغاء : لصوت الإبل ، والثغاء : لصوت الشاء ، والدّعاء والعواء والزُّقاء والضُّغاء : لصوت الثعلب ، والمواء : لصوت السنور ، والضُّباح : لصوت الثعلب ، والصِّياح والنعاب : مصدر نعب الغراب .

أندية : جمع نديّ ، وهو المجلس الذي يجتمعون فيه ليتحاضّوا على إطعام الفقراء[١] .

وقال في باب المذكر والمؤنث : " قال الشاعر :

خَرَّقوا جَيبَ فتاتِهِمُ　　　لم يُبالوا حُرمةَ الرَّجُلَهْ

والجيب هنا كناية عن الفرج ، ثمّ تحدّث عن كلمة (جيب) .

و(لم يبالوا) : لم يراعوا ، ولذلك عدّوه بغير حرف جرّ ، يقال : باليتُ به مبالاةً ، إذا اهتممت به وراعيته "[٢] .

وقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره :

" أفي الولائمِ أولاداً لِواحِدَةٍ　　　وفي العيادةِ أولاداً لِعَلّاتِ

شاهدُ البيت : نصبَ (أولاداً) في الموضعين بفعلٍ لا يظهر ، وتقدير المعنى : أتتحوَّلون مرة كذا ومرّة كذا ؟.

---

(١) انظر : ص١٦ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص٢٤ من النص المحقق .

والولائم : جمعُ وليمة . والعلاّتُ : الأمّهات المختلفات .

أي : أتصيرون في الدُّعاءِ إلى الطعامِ كالإخوةِ الأشقّاءِ في الاتّفاق ، وفي عيادةِ المرضى كالإخوةِ لأبٍ في التّقاطع ؟. وهذا ذمٌّ لهم ؛ لأنّه وصفهم بالنَّهم والتواصلِ من أجلِ الطّعامِ ، وفي قضاءِ الحوائجِ بعضُهم لبعض يتقاطعون ويتناحرون ، كأنّهم أولادُ علاّتٍ ، وهنّ الأمّهات الشّتّى "(١).

٦- العناية بالعلّة :

اهتمّ الأبّذي بالعلة اهتماماً واضحاً ، فقد علّل لأغلب القضايا والمسائل التي عرض لها ، مِمّا جعل التعليل من أهمّ سِمات هذا الشرح ، ولا غرو في ذلك ، فهو متأثر بشيخه أبي علي الشلوبين الذي تميّز شرحه الكبير بهذه الميزة(٢).

ومن ذلك قوله في باب الوقف : " وحُكم الوقف أن يكونَ على السكونِ ، والسَّببُ في ذلك شيئان :

أحدهما : أنّ الحرف الذي يوقَف عليه مضادٌّ للحرفِ الذي يُبتدَأ به ...

والآخر : أن الوقف موضع استراحةٍ ؛ لأنّه موضعٌ يُضعفُ فيه الصوتُ والنَّفَسُ عند التكلُّمِ ، فاختاروا للحرفِ الموقوفِ عليه أخفَّ الأحوالِ ، وهو السُّكونُ "(٣).

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر : ص١٥١ من النص المحقق .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٨٥ ، تحقيق الدكتور : تركي بن سهو العتيبي .

(٣) انظر : ص٤٦ من النص المحقق .

٤) مصـادره :

لقد استفاد الأبّذي – رحمه الله – من مصادر كثيرة في شرحه للجزولية ، منها ما ذكره ، ومنها ما لم يذكره ، فنجد في مصادره كتب اللغة والأدب ، ككتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد ، وكتاب الهمز لأبي زيد ، والجمهرة لابن دريد ، والنوادر لأبي زيد ، وغيرها .

أما كتب النحو فعلى رأسها :

١– **كتاب سيبويه** : فقد اعتنى به الشارح واستفاد منه ، وكان يورد كلام سيبويه ، ويعتني بشرحه وتوجيهه ، وبيان غامضه ، ويسند به اختياراته . وإليك الأمثلة :

قال في باب المقصور والممدود : " وحكى (**س**) : نَزْوَةٌ ونُزًى ، وبَرْوة وبُرًى "[1] .

ثمّ أورد مسألة لسيبويه فقال : " مسألة (**س**) : قالوا : غَرِي يَغْرَى غَرًى ، وهو غَرٍ ، والغَراءُ ، شاذٌّ ممدود ، كما قالوا : الظَّماء[2] .

ثمّ أورد خلاف أهل اللّغة فيه .

٢– **شروح الكتاب** : نقل عن شرح أبي سعيد السيرافي نقولاً كثيرة ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، وشرح الكتاب لابن بابشاذ ، وطرر الكتاب لابن طاهر ، وشرح ابن خروف . وقد تقدّم في النقل بدون نسبة .

٣– **كتب أبي علي الفارسيّ** : نقل الشارح عن كتب أبي علي ، فمنها : الإيضاح ، والتذكرة ، والتكملة ، والمسائل الشيرازيات .

٤– **معاني القرآن للفراء .**

٥– **كتب أبي الفتح عثمان بن جنّي** : ومنها : الخصائص ، وسرّ صناعة الإعراب .

---

(١) انظر : ص٨ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص١٨ من النص المحقق .

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري .

٧- كتب أبي علي الشلوبين : وقد كانت كتبه محلّ عناية الأبّذي ، ينقل عنها آراء شيخه الشلوبين ، ويفسّر بعباراته كلام أبي موسى ، خاصة وأنّ الشلوبين أحد الذين شرحوا الجزولية واعتنوا بها . بل إنّ الأبّذي ينقل عن شرح الشلوبين للجزولية نقولاً طويلة في تفسير لفظ أبي موسى في كلّ الأبواب ، كما نقل الأبّذي عن التوطئة كذلك .

٨- كتابا ابن عصفور : شرح الجمل ، والمقرّب .

٩- هناك مصادر أخرى استفاد منها الأبّذي ونقل عنها ، كالجمل للزجاجي ، والأصول لابن السراج ، والمقصور والممدود لأبي علي القالي ، ولحن العامّة للزبيدي ، وأقوال للأخفش والكسائي وابن مخلد والسهيلي والرندي .. وغيرهم .

وقد كان لكثرة مصادره وتنوّعها أثره على مادّة الشرح ، كما أنّ الشروح المختلفة أَثْرَت الكتاب بآراء العلماء ، ومسائل خلافهم .

والحقيقة أنّ شرح الأبّذي يعدّ من أوسع شروح الجزولية ؛ لكثرة النقول فيه ، على أنّ ظاهرة النقل هذه هي سِمة الكتب والشروح التي أُلّفت في ذلك الزمن ، وقد صحبتها ظاهرة أخرى ، وهي النقل بدون إشارة إلى المصادر في بعض الأحيان ، وهذا ما سنراه عند الأبّذي ، حيث كان ينقل عن السيرافي ، والنكت للأعلم ، والشرح الكبير للشلوبين ، والجمل لابن عصفور ، دون أن يذكرهم ، وقد يصرّح ببعضهم ، كالسيرافي ، رامزاً له بالرمز (**سع**) ، وابن عصفور رامزاً له بالرمز (**صٓ**) .

وأظنّ أنّ الأبّذي - رحمه الله - لم يقصد إهمال الإشارة إلى هؤلاء أو غيرهم ، ولكن استخدامه للرمز بأحرف من أسماء هؤلاء هو السبب في عدم ورود إشارة إليهم ، ذلك أنّ هذه الرّموز سهلة السقوط عند النسخ ، والدليل على ذلك أنّنا نجد القول منسوباً في نسخة ، ولا نجده منسوباً في النسخة الأخرى ، أو نجده منسوباً

برمزٍ في نسخة ، وبرمزٍ آخر في النسخة الأخرى . ومثال ذلك قول الأبّذي في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره عند ذكر الخلاف في قولهم : الحقّ لا الباطل ، في (أ) : " (**ش**) : إنّما لزم تقديمه ؛ لأنّ الكلام تضمن بوجوده معنى القسم ، فقدِّم كما يقدّم القسم "[1].

وفي (ب) رمز له بِـ(**س**) .

❐ ❐ ❐

---

(١) انظر : ص١٣٥ من النص المحقق .

٥) شـواهـده :

١- القرآن الكريم :

استشهد الأبّذي كثيراً بآيات القرآن الكريم ، بلغ عددها في الجزء الذي أحقّقه إحدى وثمانين آية . واستشهد كثيراً أيضاً بالقراءات ، بلغ عددها عندي تسعاً وعشرين قراءة .

٢- الحديث الشريف :

استشهد الأبّذي في هذا الجزء الذي أُحققه بخمسة أحاديث ، وهي :

الحديث الأول : جملة من حديث أخرجه البخاري في باب : حجبت النار بالشّهوات ، ومسلم في كتاب الجنة بهذه الرواية ، وهو قوله ﷺ : « حُفَّت النار بالشهوات .. » .

وقد أورده الأبذي في باب المذكر والمؤنث شاهداً في اللغة على أنّ (النار) مؤنث ، بدليل لحوق علامة التأنيث في فعله (حُفَّت) في مسألة المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث ، يعرف كونه مؤنثاً بأمور ، منها : إلحاق علامة التأنيث في فعله ، ومثل قبله بقوله : اتسعت الدار ، وبعده بقوله : وقعت بينهم حرب[(١)] .

الحديث الثاني : جملة من حديث شريف رواه البخاري ومسلم كذلك : وهو قوله ﷺ : « وفي كلِّ كَبدٍ رطبةٍ أجر » .

وأورده كذلك في باب المذكر والمؤنث شاهداً على أنّ (كبد) مؤنث ، بدليل لحوق علامة التأنيث في نعته (رطبة) في مسألة

(١) انظر : ص٢٠ من النص المحقق .

المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث ، يعرف كونه مؤنثاً بأمور ، منها : إلحاق علامة التأنيث في نعته ، واستشهد قبله بمثال ، وهو قوله : دار واسعة ، وبعده بيت من الشعر لعنترة بن شداد ، وهو قوله :

لقد جَلَبَا حَنِيناً وحرباً طَويلةً ... تُثيرُ سَراةَ القومِ من غَطَفانِ

على أنّ (الدار) و(الحرب) مؤنثان ، بدليل لحوق تاء التأنيث في نعتيهما ، وهما (واسعة) و(طويلة)[1].

الحديث الثالث : حديث أخرجه أبو داود في مراسيله ، وهو قوله ﷺ : « إذا دعا أحدُكم أخاه وقال : لبيك ، فلا يقولنّ : لبّي يديك ، وليقل : أجابكَ اللهُ بما تحبُّ »[2].

ساقه الأبّذي في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره شاهداً لغويّاً على أنّ (لبيك) مثنى وليس مفرداً ، وأنّ الياء في (لبّي) للتثنية ، كالياء في (يَدَي) ، وليست كالياء في (عليك) .

الحديث الرابع : وهو حديث رواه مسلم في صحيحه ، وهو قول النّبي ﷺ : « لا تحرِّمُ الإملاجةُ ولا الإملاجَتان » .

ساقه الأبّذي في باب جمع التكسير في باب أبنية مصادر الثلاثي (فَعْل) ، ومثّل له بأمثلة ، منها : (مَلْجٌ) من مَلِج يَمْلُجُ مَلْجاً وهو مالِجٌ ، أي : مصّه يمصّهُ ورضعه .

---

(١) انظر : ص٢١ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص١٤١ من النص المحقق .

الحديث الخامس : رواه أبو عبيد القاسم بن سلاّم في شرح الغريب . جاء في الحديث أنّهم قالوا للنبي ﷺ : (إنّ الأنصارَ قد فضلونا بكذا وكذا ، فقال الطَّيِّلاِ : « ألستم تعرفون ذلك لهم » ؟. قالوا : نعم ، قال : « فإنّ ذلك » .

ساقه الأبّذي في باب الجواب بـ(بلى ونعم ولا) شاهداً على وقوع (نعم) موقع (بلى) بعد الاستفهام المنفي ، لا تريد تصديق النفي ، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلّم .

قال بعد أن ساق الخلاف في قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى .. ﴾ : " وقول جُحْدر بن مالك :

نَعَم وتـرى الهِـلالَ كمـا أراه

بعد قوله :

أليسَ اللّيـلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمـرو

والذي أجزناه إنّما أجزناه على أن تكون (نعم) غير جواب ، إنّما (نعم) فيه على وجه التصديق لمعنى الاستفهام الذي هو تقريرهم على أنّه ربهم ، كما يكون في قولك : (نعم) لِمن قال : قام زيد ؟. وقد جاء في الحديث أنّهم قالوا للنبي ﷺ : ... إلخ ، ثمّ قال : « وهذا على ذاك »[(١)].

بعد هذا نقول : هذه الأحاديث القليلة التي استشهد بها الأبّذي - رحمه الله - أكثرها في اللغة ، وما دام أكثرها استشهاد في اللغة ، فلا أظنّ أنه يمكن القول بأنه ممن يستشهد بالحديث في قواعد النحو الكلية ، هذا ما ظهر لي والله أعلم .

---

(١) انظر : ص٣٨٧ من النص المحقق .

٣- الشّعر والرجز :

استشهد الأبّذي بستّة عشر ومئتي بيت ، كرّر منها أحد عشر بيتاً ، ونسب منها ثمانية وثلاثين بيتاً ، وبقي ثمانية وسبعون ومئة بيت لم ينسبها ، نسبت منها خمسين ومئة بيت ، وبقي ثمانية وعشرون بيتاً خرجتها من مصادرها ولم أُوفّق في معرفة أصحابها .

وكانت طريقة استشهاده بالشِّعر تسير على النحو الآتي :

أ / أغلب شواهده من شواهد كتب النحاة الذين سبقوه ، كالكتاب ، ومعاني القرآن للفراء ، وكتب الفارسي ، وابن جني ، وابن عصفور ، وأبي زيد .

وقد أشار إلى ذلك في بعض المواضع ، ومن ذلك قوله في باب المفعول معه : وأنشد سيبويه شاهداً على إضمارِ (كان) :

أزْمــانَ قومـي والجماعـةَ كالّـذي   مَنَـعَ الرِّحـالةَ أن تَميـلَ مِيــلاً[(١)]

وقوله في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهـاره : ومـن هـذا عند (**س**) : قولُ عمرَ بن أبي ربيعة :

فواعــديــه سَـرْحَتَــيْ مالِكٍ   أوِ الرُّبــا بينهمـا أَسْهَــلاً[(٢)]

وقوله في باب المقصور والممدود : والفراء يقول : (غراء) ممدود ، ويُنشَد قول كُثيِّر على وجهين :

إذا قيل مَهْـلاً فاضتِ العـينُ بالبُكـا   غِـراءً ومَدَّتهــا مَــدامِع نُهَّـلُ[(٣)]

وقوله في باب المذكر والمؤنث : أنشد الأصمعيُّ :

---

(١) انظر : الشاهد رقم (٥٣) .

(٢) انظر : الشاهد رقم (٦٩) .

(٣) انظر : الشاهد رقم (٣) .

حَنِـــينَ أُمِّ البَـــوِّ في رِبابِهـــا[1]

وقوله في باب المذكر والمؤنث : أنشد أبو زيدٍ :

أمَــا تَنْفَــكُّ تَرْكَبُنِـي بِلَـوْمِـي ... لَهِجْتَ بها كما لَهِجَ الفَصِيلُ[2]

ب/ سلكَ الأبّذي طريقة سابقِيه في الاستشهادات الشعرية ، فغالباً يورد كثيراً من الأبيات كاملة ، وقد بلغت ستّين ومئة بيت ، وأحياناً يورد شطراً من البيت ، وقد بلغت خمسين شطراً ، ونادراً ما يورِد جزءاً من البيت وهو الشاهد فيـه ، وقد بلغت ستّة أجزاء .

ومن ذلك قوله في باب المقصور والممدود : قال الشاعر :

في لَيْلَةٍ مِن جُمـادَى ذاتِ أنـديـةٍ ... لا يُبصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُّنُبا[3]

وغالب الاستشهادات الشعرية عنده على هذا المنوال .

وقوله في باب الوقف : نحو قوله :

قِفِـي قَبْـلَ التفَـرُّقِ يـا ضِباعـاً[4] ... .

فيورد صدر البيت ، ويترك عجزه ، أو العكس ، نحو قوله في باب المذكّـر والمؤنث : قال عبيد :

.... كأنّهـــا شَيخَـــةٌ رَقُـــوبُ[5]

وقوله في باب المذكر والمؤنث : " يــا بُــؤس للحـــرب "[6].

(١) انظر : الشاهد رقم (١٧) .

(٢) انظر : الشاهد رقم (١٩) .

(٣) انظر : الشاهد رقم (١) .

(٤) انظر : الشاهد رقم (٣٠) .

(٥) انظر : الشاهد رقم (١١) .

(٦) انظر : الشاهد رقم (١٥) .

وهذا جزء من بيت لسعد بن مالك ، هو :

يـا بُـؤس للحـرب التِـي وضعـت أراهـط فاستراحـو

جـ/ ذكر الأبّذي موضع الشاهد ووجه الاستشـهاد في واحـدٍ وأربعـين بيتـاً في هذا الجزء الذي أحقِّقه .

ومن ذلك قوله في باب المذكّر والمؤنث : وأنشد :

تُريحُ نِقـادَهـا جُشَـمُ بنُ بَكْـرٍ ومَـا نَطَقُـوا بأنجيـة الخصُـومِ

... أنشده أبو علي على أنّ الأنجية جمع نجوى بمعنى التناجي[1]...

وقوله في باب المفعول له : وقال الآخر :

قُـلتُ إذْ أقبَـلَتْ وزَهْـرٌ تَهَـادَى كَنِعَـاجِ المـلاء تَعَسَّـفْنَ رَمْـلا

فعطف (وزهر) على الضمير في (أقبلت)[2]...

وقوله في باب المفعول له : ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

لك الخير أن أوقعت صرمي وأصبحت قـوى الحبل بـتراً جرها الصرم حـاذف

فنصب (الصرم) على المفعول له ، وهو معرفة[3].

وهكذا معظم الأبيات يذكر الشاهد ووجه الاستشهاد .

د / ذكر الأبذي الشاعر في عدّة أبيات ، وربما ذكر المناسبة أحياناً .

ومن ذلك قوله في باب ما ينتصب على إضمـار الفعـل المـتروك إظهـاره :

وأنشد (سـ) شاهداً على دعاءِ الحقّ :

إنّ نِـزار أصبـحتْ نِـزاراً دعـوةَ أبْـرارٍ دَعـوا أبـراراً

(١) انظر : الشاهد رقم (٢١) .

(٢) انظر : الشاهد رقم (٥١) .

(٣) انظر : الشاهد رقم (٦٥) .

... وقيل : إنّ ربيعةَ ومضرَ ابني نزارٍ تقاطعوا ثم اصطلحوا ، ورجعوا إخوةً على دعوةِ نزارٍ ، أي : ينتمون إلى نزارٍ ، وجعلها دعوةً واحدة[1] .

وقوله في نفس الباب :

وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقيبةِ قولُه   لِمُلتمِسِ المعروفِ أهلٌ ومَرْحبٌ

يصف أنه دُفن في ذلك الموضع رجل ميمون النقيبة[2] .

وقوله في باب النون الثّقيلة والخفيفة : وأنشد لليلى الأخيليّة :

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجدِ والعُلا   وفي ذِمَّتي لين فعلت ليفعلا[3]

هـ/ شرح الأبّذي بعض ألفاظ الشواهد ، وربما شرح البيت ، وذكر بعض الروايات الأخرى فيه ، وقد بلغت خمسةً وثلاثين بيتاً ، ومن ذلك قوله في باب المفعول من أجله : .. قول الشاعر :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهورِ   مَخَافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهول من تهول القبور

لغة البيت : العاقر : من الرمل ما لا يثبت . والجمهور : الرمل الكثير المتراكم . والمحبور : المسرور . والزعل : النشاط .

والمعنى في البيت : أنه يصفُ ثوراً وحشياً خائفاً صائداً أو سبعاً ، يركب لقوته كلّ عاقر ، وأكثر فزعه من المهبور ؛ لأنّها مكمن الصائد ، والمهبور من الأرض : جمع هبر ، وهو المطمئنّ من الأرض ، ويقال : هبير ، وجمعه هبرٌ ، والهول : الفزع .

ويروى : القبور والهبور ، والمعنى فيهما واحد[4] .

---

(١) انظر : الشاهد رقم (٨٥) .

(٢) انظر : الشاهد رقم (٧٠) .

(٣) انظر : الشاهد رقم (١١٢) .

(٤) انظر : الشاهد رقم (٦٠) .

و / موقف الأبّذي من شعر المولدين :

استشهد ببيتين للمولدين ، هما : أبو نواس ، والمتنبي ، وإليك المثالين :

١) أورد الشارح بيتاً لأبي نواس (ت ١٩٨هـ) ، وهو قوله :

كَـأنَّ صُغـرى وكُـبرى مِـن فَواقِعِهـا حَصْباءُ دُرٍّ عَلى أَرضٍ مِن الذَّهَبِ[(١)]

وقد ساقه الأبّذي في معرض كلامه في باب المذكر والمؤنث نقلاً عن شيخه أبي علي الشلوبين بنصِّه دون أن يعزو هذا الكلام إلى شيخه ، وقد وافق فيه شيخَه أبا عليّ الذي لم يستشهد به[(٢)]، وإنما ساقه مبيّناً أنّ النحاة نقدوا على أبي نواس قوله : (صغرى وكبرى) ، وكان حقه أن يأتي بهما معرفتين .

قال أبو علي في الشرح الكبير[(٣)]: " ... ولَمّا لزمت الألف واللاّم أو الإضافة في هذا النوع إلا ما شذّ ، نقدوا على أبي نواس قوله : كأنّ صغرى ... " إلخ .

وقال الأبّذي في شرحه[(٤)]: " ولَمّـا كـانت الألـفُ والـلاّم أو الإضافة لازمةً في هذا النوع إلاّ ما شذّ ، نقدوا على أبي نوّاس قوله ... وساق البيت " .

٢) أوردَ الشارح بيتاً للمتنبّي (ت ٣٥٤هـ) ، وهو قوله :

ألا أذِّن فَما أذكـرتَ نـاسِـي ولا لَيَّنْتَ قلبـاً وهْوَ قاسِي[(٥)]

---

(١) انظر : الشاهد رقم (١٤) .

(٢) انظر : الشرح الكبير ١١٠/١ ، تحقيق الدكتور : تركي بن سهو العتيبي .

(٣) انظر : ١٠٦٢/١ .

(٤) انظر : صفحة ٣١٠ من المخطوط ، وصفحة ٣٢ من النصّ المحقق .

(٥) انظر : الشاهد رقم (٢٩) .

وقد ساقه الأبّذي في معرض كلامه في باب الوقف نقلاً عن شيخه أبي علي الشلوبين بنصِّه دون أن يعزوه كذلك لشيخه ، ووافق شيخه كذلك في عدم الاستشهاد به[1]، وإنما ساقه ليبيّن عذر الشاعر في إثبات ياء المنقوص المنصوب المنوّن دون الوقف عليه بقلب تنوينه ألفاً .

قال أبو علي في الشرح الكبير[2]: ... فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنوّن من هذا النوع (رأيت قاضي) ، وعلى هذا بنى المتنبّي قوله : ألا أذّن ...

وقال الأبّذي في شرحه[3]: لأنّ من العرب من يقف على المنصوب المنوّن من هذا النوع (رأيت قاضي) ، وعلى هذا بنى المتنبي قوله ... ثمّ ساقَ البيت .

والذي يظهر من هذين المثالين : أنّ الأبّذي كان متّبعاً شيخه أبا علي الشلوبين في عدم الاستشهاد بشعر المولدين ، والدليل على ذلك أنه كان ينقل كلام شيخه دون نقدٍ أو تعليق .

وفي ختام هذه الفقرة أُحِبُّ أن أُنوِّه إلى أنّ صاحب كتاب (الأبّذي النحوي) الدكتور سمير أحمد الجواد ، ذكر من آراء الأبّذي التي انفرد بها : الوقف على المنقوص المنصوب المنوّن[4].

ونقول بياناً للحقّ : إنّ هذا ليس برأي الأبّذي ، وإنما هو رأي شيخه أبي علي الشلوبين ، وقد نقله بنصّه من الشّرح الكبير دون إشارة إلى ذلك[5].

---

(١) انظر : الشرح الكبير ١/١١٠ ، تحقيق الدكتور : تركي بن سهو العتيبي .

(٢) انظر : المرجع السابق ١٠٧٢/٣ .

(٣) انظر : صفحة ٣١٦ من المخطوط ، وصفحة ٦١ من النصّ المحقق .

(٤) انظر : الأبّذي النحوي ٤٥ .

(٥) انظر : الشرح الكبير للشلوبين ١٠٧٢/٣ .

٦) تحليل مـادّته :

على الرغم من أنّ هذا الذي بين يديّ جزء يسير من شرح الأبّذي ، إلاّ أنّه اتّسع للكثير مِمّا يمكن أن يقال في أبواب النحو والصرف المختلفة ، فالحدود وتحليلها ، وتفصيل المسائل ، وذِكر مسائل الخلاف ، وتناول آراء العلماء بالمناقشة والتحليل والردّ .. كلّ هذا توسّع فيه الشارح وأطنبَ مكثراً من النقل والتّتبّع وإشباع المواضع تفصيلاً وتحليلاً .

والمقام لا يتّسع لشرح وتحليل هذه المسائل كلّها إلاّ على وجه الاختصار ، وهي على النحو التالي :

أ / الحدود وتحليلها :

اعتنى الأبّذي بإيراد الحدود وتحليلها والتوسع في ذلك ، فهو يورد الحدّ الذي يراه في مقدّمته للباب قبل أن يشرع في شرح كلام الجزولي ، فيحلّله كلمة كلمة ، ما الذي تعنيه ؟. وما يحترز بها منه ؟. ثمّ يورد حدوداً أخرى لعلماء اللغة ، ويناقشها ، ويردّ عليها ، ثمّ يورد الحدود التي في الجزولية ، ويحلّلها ويردّ عليها ، فمن ذلك مثلاً : **حدّ المقصور**[(١)]: قال الأبذي : " المقصور : كلّ اسم معرب آخره ألف لفظاً " .

فقولنا : (كلّ اسم) احتراز من الفعل والحرف ، نحو : مشى ، وعصى ، وما ، ولا ؛ إذ لا مدّ فيها ولا قصر .. إلخ .

ثم يقول : واحترزنا بالمعرب من نحو : (هذا) و(ما) الاسمية ... إلخ .

ثم يقول : ولذلك قال أبو القاسم : (ألف ساكنة) ... إلخ .

ثم يذكر تعريف القصر في اللغة ، فيقول : والقصر : المنع ، ومنه القصير ... إلخ .

ثمّ يورد تعريفي السيرافي والفارسي للمقصور ويناقشهما ، ثمّ يستثني على الفارسي

---

(١) انظر : صفحة ٣٠٥ ، ٣٠٦ من المخطوط ، وصفحة ١ من النصّ المحقق .

في تعريفه ، فيقول : وينقص الفارسي الألف التي في قبعثرى وضبغطرى ؛ لأنّ الألف فيها ليست من قبيل ما ذكر ... إلخ .

ثم يعرف الممدود ، ثم يذكر حدّ أبي موسى له ويشرحه ، وهكذا معظم الحدود في الأبواب .

ب/ تفصيل المسائل :

حشا الأبّذي – رحمه الله – هذا الجزء الذي أحققه من شرحه بتفصيلات وافية لكثير من الأبواب والمواضيع ، وغالب مسائل الأبواب كذلك ، ومن أكثر الأبواب التي فصل في مسائلها وأطنب : باب الإخبار بـ(الذي) وفروعه ، وباب جمع التكسير ، وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وباب الوقف ، وباب المفعول معه ، وباب نون التوكيد ، وباب الإدغام .. وإليك مثالاً على ذلك :

– باب الإخبار بـ(الذي) وفروعه[1]:

أورد فيه الجزولي – رحمه الله – مسألتين ، هما : شروط الاسم المخبر عنه ، وكيفية الإخبار في قرابة عشرة أسطر فقط ، أما الأبّذي – رحمه الله – فقد ذكر فيه ثلاثة عشر صفحة من المخطوط فيها ثمانية عشر باباً ، وأظنّ أنّ هذا العدد من الصفحات والأبواب مغنٍ عن إيراد أمثلة على ذلك .

جـ/ مسائل الخلاف :

احتوى هذا الجزء عندي على قصره على كثير من مسائل الخلاف ، فلا يخلو باب من مسائل ، بل إنه أحياناً يفرد المسألة في آخر الباب ، ويضع لها عنواناً بـ(مسألة) ، فمن ذلك مثلاً :

– مسألة : (ندى)[2] هل هو مقصور أم ممدود ؟.

---

(١) انظر : صفحة ٣٤٤ ، ٣٥٦ من المخطوط ، وصفحة ١٨٤ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣٠٧ من المخطوط ، وصفحة ١٦ من النصّ المحقق .

– ومسألة : (غرى)[1] هل هو مقصور أم ممدود ؟.

– ومسألة : (الأنجية)[2] هل هي (نجوى) أم (نَجِي) ؟.

وغيرها كثير ، فهو يورد الخلاف بين البصريين والكوفيين ، هذا غير الخلاف الذي يورده المؤلف بين النحاة البصريين بعضهم البعض ، وكذلك بين الكوفيين ، وخلاف النحاة المتأخرين ، واعتراضاتهم بعضهم على بعض في بعض المسائل ، وقد استفاد المؤلف في ذلك من الإنصاف وغيره .

د / آراء العلماء ومناقشتها والردود على بعضها :

حَفِل هذا الجزء المحقق عندي بكثرة الآراء التي يوردها المؤلِّف لعدد كبير من العلماء ، أوائلهم ومتأخّريهم ، فقد أكثر من آراء الخليل وسيبويه والكسائي ، وأبو الحسن الأخفش والفراء والزجاجي وابن السراج والفارسي وابن كيسان والمبرد .. وغيرهم . ومن المتأخرين : السيرافي والأعلم الشنتمري وابن خروف وابن بابشاذ والرندي وابن طلحة والسهيلي وابن طاهر وابن الطراوة والشلوبين وابن عصفور .. وغيرهم .

ونختار من هؤلاء : سيبويه والمبرد والسيرافي والفارسي والجزولي والشلوبين .

وسأبسّط القول عن سيبويه ؛ لأنّه أكثر مَن نقل عنه ، وأقتصر على مسألة واحدة لكلّ واحد من الآخرين ، وهذه المواقف هي :

١) موقفه من سيبويه :

وقف الأبّذي – رحمه الله – أمام كلام سيبويه المواقف الآتية :

١– موقف الناقل في ثمانية وخمسين موقفاً .

٢– وموقف الشارح في سبعة عشر موقفاً .

٣– وموقف المرجِّح في ستة مواقف .

(١) انظر : صفحة ٣٠٨ من المخطوط ، وصفحة ١٨ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣١١ من المخطوط ، وصفحة ٣٦ من النصّ المحقق .

٤– وموقف المتابع المصحِّح المنتصر في ثمانية وخمسين موقفاً .

٥– وموقف المنتقد في أربعة مواقف .

فأصبح المجموع ثلاثة وأربعين ومئة موقف .

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

١– موقف الناقل :

أ / قال الأبذي في باب المقصور والممدود :

" وحكى (**س**) : (نَزْوَةٌ ونُزًى) ... و(بَرْوةٌ وبُرًى) "(١).

(**س**) " قالوا : غَرِي يَغْرَى غَرًى ، وهو غَرٍ ، والغَراءُ ، شاذٌّ ممدود ، كما قالوا : الظَّماء "(٢).

ب/ وقال في باب المذكر والمؤنث :

قال (**س**) عن الخليل : " إذا نسبتَ إلى المَهالِبة والمَسامِعة قلت : مُهلَّبيٌّ ومِسْمَعِيٌّ "(٣).

والباقي انظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٨، ١٨، ٦٦، ٧٤، ٨٩، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٦، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦ .

٢– موقف الشارح :

أ / قال الأبذي في باب الوقف عند ذِكر الخلاف في الوقف على الاسم المنوّن الذي في آخره ألف :

(١) انظر : صفحة ٣٠٦ من المخطوط ، وصفحة ٨ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣٠٨ من المخطوط ، وصفحة ١٨ من النصّ المحقق .

(٣) انظر : صفحة ٣٠٩ من المخطوط ، وصفحة ٢٧ من النصّ المحقق .

فمذهب سيبويه أنها ألف الأصل في حال الرفع والخفض رجعت لما حذف التنوين ، وأنها الألف المبدلة في حال النصب من التنوين .

ثم قال الأبذي شارحاً كلام سيبويه : فحجة (**س**) : قياسُ المعتلِّ على الصَّحيح ، فكما أنَّ الصَّحيحَ الأفصحَ في الوقفِ عليه أن يُحذفَ منه التَّنوينُ في الرَّفعِ والخفضِ ، وتبدل منه الألفُ في النَّصْبِ ، فكذلك المعتلُّ"[1] .

ب/ قال الأبذي في باب المفعول معه عند ذِكر الخلاف في سبب نصب المفعول معه : " وما ذكره (**س**) من الملابسةِ فإنّما هو تفسيرُ معنى ، وهذا إنّما يلزمُ أبا القاسم ، وأمّا تقديرُ (**ش**) فلا يلزمه هذا ؛ لأنّه قدَّر الملابسةَ مجرورة "[2] .

والباقي انظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٢٧،٥٣،٦٦،٧٤،٩٣، ١٠٦،١٠٩،١١٠،١١٤،١٦٠،١٧٥،١٧٦،١٨١،١٨٣،١٩٩ .

٣- موقف المرجِّح :

– رجّح الأبذي في باب المفعول معه مذهب سيبويه في أنّ ما بعد الواو – الذي هو المفعول معه – منصوب بالفعل ؛ لأنّها بمعنى (مع)[3] .

– ورجّح مذهب سيبويه في جواز نصب المفعول معه على إضمار (كان) في مثل : ما لزيدٍ والعرب يشتمها[4] .

والباقي انظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ١٠٣،١٥٠،١٦٠،٢١١ .

---

(١) انظر : صفحة ٣١٥ من المخطوط ، وصفحة ٥٦ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣٢٥ من المخطوط ، وصفحة ٩٤ من النصّ المحقق .

(٣) انظر : صفحة ٣٢٣ من المخطوط ، وصفحة ٨٦ من النصّ المحقق .

(٤) انظر : صفحة ٣٢٥ من المخطوط ، وصفحة ٩٣ من النصّ المحقق .

٤- موقف المتابع المصحّح المنتصر :

- صحّح الأبّذي طريقة سيبويه في الإضراب عن المقصور والممدود السماعيين[(١)] .

- وصحّح مذهب سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في أنّ (لبيك) مثنّى وليست مفرد[(٢)] .

والباقي انظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٥٣،٥٧،٦٦،٦٩،٧٤،٨٦، ٨٩،٩٣،١٠٣،١٠٦،١١١،١١٤،١٢٥،١٣٠،١٣١،١٣٤،١٣٩،١٤٤،١٥٠،١٥٥، ١٦٠،١٧١،١٧٧،١٨٠،٢٠٩،٢١١،٢١٤،٢٥٠،٢٥٤،٢٧٦،٢٨٤،٢٨٨،٢٩١،٣٠١، ٣٠٦،٣٠٧،٣١٢،٣١٧،٣٢٦،٣٣٠،٣٣٧،٣٥٦،٣٨٥،٣٨٩،٣٩١ .

٥- موقف المنتقد :

أ / انتقد الأبذي سيبويه في ترجمته لباب المفعول معه ، حيث قال : " وفي ترجمة (**س**) اختلاف ، فإنه روي (هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم ؛ لأنّه مفعول معه ومفعول به) ، وروي (باب ما يضمر) "[(٣)] .

ب/ انتقد سيبويه في إجازته الإخبار عن المبدل وحده ، وذكر أنّ ذلك ضعيف[(٤)] .

والباقي انظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٣٦٣،٣٨٦ .

بعد هذه الأمثلة نقول : إنّ الأبذي - رحمه الله - وقف من كتاب سيبويه موقف الناقل الشارح لكلامه ، الذاهب لمذهبه في معظم آرائه ، كما أنه ذو علم بمقاصد سيبويه يفسِّر عباراته ويوجهها حين تختلف الآراء فيها .

---

(١) انظر : صفحة ٣٠٨ من المخطوط ، وصفحة ١٩ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣٣٣ من المخطوط ، وصفحة ١٤١ من النصّ المحقق .

(٣) انظر : صفحة ٢٢٣ من المخطوط ، وصفحة ٨٧ من النصّ المحقق .

(٤) انظر : صفحة ٣٥٤ من المخطوط ، وصفحة ٢٢٤ من النصّ المحقق .

٢) موقفه من المبرّد :

أورد الأبّذي اسم المبرد ثمان مرات ، نقل عنه ثلاثاً ، ووافقه في اثنتين ، وردَّ عليه في ثلاث . وإليك المثال :

قال الأبّذي : " زعم بعضهم أنّ المفعول له لا يكون إلا نكرة ، كالحال والتمييز .

ولا معنى لقوله ، إذ لا يشبههما .

والصوابُ قولُ سيبويه ؛ لأنّ السماعَ وردَ به "(١).

وانظر الباقي في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ١٦، ٩٠، ١١٩، ١٣٥، ١٥٧، ٣٠٣، ٣١٣ .

٣) موقفه من السيرافي :

أورد الأبّذي اسم السيرافي ثمانٍ وثلاثين مرة ، نقل عنه خمساً وثلاثين ، ووافقه في مرّةٍ واحدة ، وردّ عليه في اثنتين . وإليك المثال :

قال الأبّذي بعد أن أورد فصلاً من شرح السيرافي بدون نسبة عن أحكام النون الشديدة والخفيفة ، وأنهما يخلصان الفعل للاستقبال ، ولا تدخل إلا على المستقبل : " قلت : هذا الفصلُ في كلامِ السيرافي مختل ، فإنّه جمعَ فيه بين أنْ ذكرَ اللاّمَ التي في خبرِ إنّ – وهي لم يتقدَّمْ لها ذِكر في المسألة – ، وبين اللاّمِ في جوابِ القسمِ ، نحو : واللهِ ليقومنَّ زيدٌ ، ولا نسبةَ بينهما ... "(٢).

وانظر الباقي في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٣، ٨، ١٩، ٧٢، ٨٧، ٩٢، ٩٨، ١١١، ١١٧، ١١٨، ١٢٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٧، ٣١٩ .

---

(١) انظر : صفحة ٣٢٧ من المخطوط ، وصفحة ١٠٣ من النصّ المحقق . وهذا الزعم يعزى إلى الجرمي والمبرد كما ذكر السيوطي في الهمع ١٣٣/٣ .

(٢) انظر : صفحة ٣٧٣ من المخطوط ، وصفحة ١٨٢ من النصّ المحقق .

أما النقول التي بغير نسبة ، فانظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢ .

بل هناك فصول كاملة نقلها بغير نسبة ، انظرها في الصفحات الآتية من النصّ المحقّق : ١٨١، ١٨٢ .

٤) موقفه من الفارسي :

أورد اسم الفارسي خمساً وعشرين مرة ، نقل عنه أربع عشرة مرّة ، ووافقه في تسع مرّات ، وردّ عليه في موضعٍ واحد . وإليك المثال :

قال الفارسي في جمع (نجوى) : أنجية ، واستشهد بقول الشاعر :

تُرِيحُ نِقادَها جُشَمُ بنُ بَكْرٍ وما نَطَقُوا بأنجيةِ الخصومِ

فقال الأبذي : أنشدهُ أبو عليٍّ على أنّ الأَنْجِيَةَ جمعُ نَجْوى بمعنى التناجي . والوجه أن تكونَ أَنجِيَةٌ جمع نَجِيٍّ ، الذي هو بمعنى النَّجوى أيضاً ، وإليه ذهب أبو زيد والفرّاء ، وكأنّ أبا عليٍّ استشهد بالأَنْجِيَة على المعنى لا على اللفظ(١).

وانظر الباقي في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٤، ٢٢، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٢، ١٥٣، ١٨٣، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩١ .

٥) موقفه من الجزولي :

أورد اسم الجزولي أربع مرات ، موافقاً له في اثنتين ، ومدافعاً في واحدة ، وناقداً في واحدة . وإليك المثال :

ذكر أبو موسى المقصور المقيس ، إلا أنه لم يستوعبه ، فقال الأبذي ناقداً له : " قلت : وأبو موسى تعرَّض لحصرِ المَقِيسِ من هذا النوع ؛ فينبغي أن يستوعبَه إن أمكن ، ولا يترك منه شيئاً كان معلوماً أو غير معلوم "(٢).

---

(١) انظر : صفحة ٣١١ من المخطوط ، وصفحة ٣٧ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣٠٧ من المخطوط ، وصفحة ١٣ من النصّ المحقق .

ومن المعلوم أنّ الأبذي لم يقتصر على شرح ألفاظ أبي موسى الجزولي ، وإنما تعدّى ذلك ، فهو يشرح لفظه ويدافع عنه ويورد رأيه ، وربّما أيّده أو ردّه ، وكثيراً ما كان يكمل لفظ أبي موسى ويصفه بأنّه ناقص .

وانظر الباقي في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٧،١٣،١٩،٣٦٠ .

٦) موقفه من الشلوبين :

أورد اسم الشلوبين ثلاثاً وأربعين مرّة ، نقل عنه سبعاً وثلاثين مرة ، ووافقه في مرّةٍ واحدة ، وردّ عليه في خمس مرّات . وإليك المثال :

انتقد الشلوبين أبا موسى في أنه لم يستوعب المقصور المقيس كلّه في باب المقصور ، فردّ عليه الأبّذي بقوله : " وهذا النقد ضعيف من (**ش**) "[1].

وقد نقل الأبّذي عن شيخه أبي علي الشلوبين نقولاً كثيرة جداً ، وشرح بقوله لفظ أبي موسى ، ووافقه في كثيرٍ مِن آرائه ، وعلى الرغم من هذا فإنّ الأبّذي لم يقف مكتوف الأيدي أمام شيخه ، بل كان يردُّ عليه وينتقده .

وانظر الباقي في الصفحات الآتية من النصّ المحقق : ٥،٧،٤٨،٨٨،٩٤،٩٥،١٠١، ١٠٤،١٠٧،١٠٨،١١٤،١١٦،١٢٨،١٣٦،١٥٥،١٥٧،١٦٧،٢٠٣،٢٤٧،٢٥١،٢٥٢، ٢٥٣،٢٦١،٢٦٥،٢٦٦،٢٧١،٢٧٣،٢٧٥،٣٢٠،٣٢٣،٣٣٤،٣٥٥،٣٥٨،٣٦٢،٣٦٥ .

❑ ❑ ❑

(١) انظر : صفحة ٣٠٧ من المخطوط ، وصفحة ١٣ من النصّ المحقق .

٧) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه :

يعدّ شرح الجزولية للأبّذي موسوعة نحوية اشتملت على الكثير من المناقشات والاعتراضات ، مما جعله يقدّم مادّة علمية قوية غزيرة .

وقد اتّسم هذا الجزء من الشرح الذي أحقّقه بسِمات عديدة هي أهمّ مزاياه ، منها :

١- كثرة مناقشاته واعتراضاته ، مما جعله يقدّم مادّة علميّة قويّة .

٢- التوسّع الكبير في المسائل النحوية والصرفية .

٣- إيراده للخلافات ، وترجيح بعضها على بعض ، وذكر سبب ذلك .

٤- كثرة الشواهد وعنايته بها ، من إبرازٍ لموقع الاستشهاد ، وشرح له ، وذكر للرّوايات ، وتوضيح للغامض .

٥- وضوح المسائل وقلّة التعليلات ، مما جعل أفكاره قريبة واضحة .

٦- كثرة النقول ، وخاصة عن شيخه الشلوبين وغيره ، كسيبويه ، وابن جني ، والسيرافي ، والأعلم ، وابن خروف .. وغيرهم .

٧- التوطئة للأبواب بمقدّمات واسعة شاملة للباب كلّه قبل شرح كلام الجزولي .

٨- دقّة نظره في الاختيار والمناقشة ، فهو لا يختار ولا يرجّح إلا بعد المناقشة والتّحليل .

٩- التلخيص لبعض المسائل المطولة ، فيختم بعض المسائل بقوله : " وتلخيصه أن يقال ، تلخيص في حكم ... "[١].

١٠- استخدام الأسئلة ، والإجابة عليها لإثارة الفكر ، وشدّ الانتباه ، والتشويق للمعرفة .

١١- إفراد بعض المسائل المهمّة على حِدة ، ووضعها تحت عنوان (مسألة) في آخر الباب[٢].

---

(١) انظر : صفحة ٣٠٦،٣٧٧ من المخطوط ، وصفحة ٦،٢٠١،٣٢١،٣٣٩ من النصّ المحقق .

(٢) انظر : صفحة ٣٠٨،٣٣٧،٣٥٥ من المخطوط ، وصفحة ١٥٥،١٥٩،٢٣٣ من النصّ المحقق .

وأهمّ شيء أقوله عن هذا الجزء من شرح الأبّذي – رحمه الله – : إنّه أكثر وأوسع شرح من شروح الجزولية مسائلاً وشواهداً ، مما جعله سهل التناول ، قريب المآخذ .

وفي الختام أقول : ليس شيء من عمل ابن آدم إلاّ ويؤخذ منه ويُردّ ، كما قال الإمام مالك – رحمه الله – : " ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويُؤخذ من قوله ويُترك ، إلاّ النبيّ ﷺ "(١) .

فمن المآخذ التي دونتها على هذا الشرح خلال عملي فيه ما يلي :

١– عدم نسبة كثير من الأقوال التي ينقلها عن شيخه أبي علي الشلوبين من شرحه الكبير على المقدّمة الجزولية ، والتي ينقلها من السيرافي ، والنكت للأعلم الشنتمري ، وهي كثيرة جدّاً ، وقد أشرتُ إليها في الحواشي .

٢– الاقتصار على بعض نصوص الجزولية – وأحياناً الغامضة – عند الشرح ، فهو لا يذكر كلام الجزولي كاملاً ، وإنما يكتفي ببعضه أحياناً من أول الباب ، وأحياناً من آخره ، وهذا منهجه في سائر الأبواب ، ولعله ترسم خطى شيخه الشلوبين في ذلك .

٣– النقل بالمعنى لكثيرٍ من النصوص ، وقد أشرتُ إليها في الحاشية .

٤– ترك بعض المسائل معلّقة دون ترجيح ، كمسألة تسمية المقصور بالمنقوص ، و(غرى) هل هو مقصور أو ممدود ؟. وغيرها كثير .

٥– عدم الالتزام بترتيب الجزولي للأبواب ، فقد قدّم بعض الأبواب وأخّر البعض ، كباب الوقف ، والمفعول معه ، وغيرها .

٦– الاكتفاء بالكنى دون التصريح بالاسم في بعض المواطن ، كقوله : قال أبو القاسم ، قال أبو موسى .

٧– عدم شرح كثير من المفردات الصعبة .

٨– الإحالات الغامضة ، كقوله : سبق ، أو سيأتي بعد .

---

(١) صفة صلاة النبي ﷺ ص٤٩ ، للشيخ : محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله – .

وصف النسختين

◻ **النسخة الأولى :** والتي رمزنا لها بالرمز (أ) ، وهي النسخة الأمّ مصوّرة (ميكروفلم) من معهد إحياء التراث والبحوث الإسلامية بجامعة أمّ القرى عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب ، والتي تحمل الرقم (١٢٠٠) و (١٢٠١) بخطّ أندلسيّ، وهي تقع في سفرين :

– السفر الأول يقع في (٢٩٠) تسعين ومائتي صفحة ، وقد قام بتحقيق هذا السفر الدكتور : سعد بن حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراة من جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة – حرسها الله – .

– السفر الثاني يقع في (٣٩٢) ثنتين وتسعين وثلاثمائة صفحة ، ومسطرته خمسة وثلاثون سطراً ، ومتوسّط عدد الكلمات في السطر سبع عشرة كلمة .

وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما ..

باب هذا هو باب حروف الخفض وغيرها مما يخفض .

وآخره : وبتمام هذا الباب تَمّ الشرح ، والحمد لله تعالى والصلاة على محمد نبيه المصطفى ورسوله المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته وصحبه الذين اختارهم وارتضى .

ثمّ ولواهب العقل والقوة حمد يحبه ، وشكر يرتضيه ، في التاسع لذي الحجة مختتم أربعة عشر وسبعمائة .

وبعده ما يلي :

بلغت المقابلة على قدر الاستطاعة بأصلٍ صحيح مقابل بأصل المؤلِّف ، وكان تمام المقابلة في هذا السفر ليلة الاثنين الثاني عشر لرجب الفرد عام خمسة عشر وسبعمائة ، على يد منتسخه (لا) يد غيره ، والله ولي المعونة والتوفيق برحمته .

وسوف أحقّق منه بعون الله (٨٨) ثمانياً وثمانين صفحة ، تبدأ من الصفحة (٣٠٥) الخامسة بعد الثلاثمائة ، وتنتهي بالصفحة (٣٩٢) الثانية والتسعين بعد الثلاثمائة .

وقد اتّسمت هذه النسخة بالسِّمات الآتية :

١- قلّة الحواشي .

٢- استخدام رموز دلّ بها على الأعلام الذين نقل عنهم ، كـ(**س**) سيبويه ، و(**سع**) السيرافي ، وغيرها .

٣- خلت من الزخرفة والضبط ، إلا ما ندر .

٤- الشِّعر فيها مختلط مع النص .

٥- كتبت بالرسم الإملائي القديم ، فالهمزة مسهلة ، والفاء نقطتها تحتها ، والقاف نقطة واحدة ، والتاء يكتبها هاء ، وغيرها .

٦- الخط مختلف ، فالعناوين بخطّ كبير ، والشرح بخط صغير ، وقبل كلام الجزولي يقول : وقوله ، فيكتب (قوله) بخطّ كبير أحياناً كثيرة ، ويكتب الواو في (وقوله) بخطّ أكبر .

٧- كثرة النقط على الحروف في غير مكانها .

٨- الطمس في كثيرٍ من الورقات ، فالكثير من الورقات مطموس أسفلها ، وسبع ورقات مطموس معظمها .

٩- غموض وعدم وضوح بعض الكلمات .

١٠- التكرار لبعض العبارات ، كما في ص١٥ من النص المحقق ، وورقة ٣٠٧ .

١١- التحريف في بعض الكلمات ، وقد بيّنتها في حاشية النص .

١٢- الأخطاء الإملائية ، كفصل حرف الجرّ (عن) عن (ما) الاستفهامية ، وإضافة الألف الفارقة بعد الواو الأصلية وغيرها .

١٣- خلوّها من علامات الترقيم .

١٤- خلط نقول العلماء بالشرح ، حيث واجهنا صعوبة تحديد نهاية النقل ، وخاصة للعلماء الذين لا مراجع لهم ، كالرُّندي ، وأبي طلحة .

١٥- استخدام الحرف (ج) رمزاً للجواب دون الإشارة إلى ذلك .

١٦- الاستشهاد بالآيات والأحاديث دون إشارة إلى (قوله تعالى) أو (قال رسول الله ﷺ) .

١٧- استخدام الرمز للعلم المنقول عنه أحياناً ، والتصريح باسمه أحياناً أخرى ، كالمبرد ، فتارة يقول : قال المبرد ، وتارة يرمز له بالرمز (د) .

١٨- استخدام بعض الرموز ، كالرمز (م) بمعنى ملغى ، والرمز (صح) بمعنى صحيح .

١٩- ترقيم ورقاتها بالأرقام الإنجليزية .

٢٠- كتابة بعض العناوين .

□ **النسخة الثانية :** رمزت لها بالرمز (ب) ، وتقع في ثمانين ورقة ، تبدأ من ورقة ستّ وستين ، وتنتهي بورقة ثلاث وثلاثين ومئة ، كلّ ورقة فيها خمسة وعشرون سطراً ، ومتوسط كلّ سطر خمس عشرة كلمة ، وهي ليست بأحسن حالاً من أختها ، بل كأني بكاتبها يرسم الكلمات رسماً ، وقد اتّسمت بنفس سِمات أختها (أ) ، وزادت عليها بالآتي :

١- الزيادات في الشرح في بعض الأبواب ، وقد كتبتها في الحاشية .

٢- الاختصار الشديد لبعض الأبواب والفصول ، وقد أشرتُ إلى ذلك في الحاشية .

٣- الخلط في الرموز التي دلّ بها على الأعلام الذين نقل عنهم ، وخاصة بين (س) أي : سيبويه ، و(ش) أي : الشلوبين .

٤- سقط بعض الرموز ، وقد أشرت إلى ذلك في الحواشي .

٥- عدم وضوح ترقيم كثير من ورقاتها .

٦- التقديم والتأخير لبعض فصول الأبواب ولبعض كلام الباب نفسه .

٧- اختلاف خطّها نفسه ، فتارةً يكون واضحاً ، وتارةً يكون غامضاً .

٨- كثرة الأخطاء والتصحيف والتحريف . انظر : الورقة الأولى (٦٦) .

٩- اختلاط الرموز فيها بين (**س**) وهو سيبويه ، و(**ش**) وهو الشلوبين .

❑ ❑ ❑

فهرس محتويات الدراسة

المحتـــويات	ص